المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون/ العدد الثاني والسبعون / لشهر اذار / سنة 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.12

آليات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة - تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق

Support Mechanisms And Programs Of small Projects -International Experiences With Special Reference To Iraq

عقيل عبد النبي الدلفي/باحث
Aqeel Abdulnabi Al-Delphi
d867756@uomustansiriyah.edu.iq

أ.د. فلاح خلف علي/مشرف
Dr. Falah Khalaf Ali
faalah@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، العناقيد الصناعية، ريادة الأعمال المشاريع الصغيرة، السياسة الصناعية.

Keywords: Business Incubators, Industrial Clusters, Entre Preneur Ship, Small Projects ,Industrial policy

المستخلص

هناك عدد من الآليات التي أسهمت في تقديم منظومة متكاملة من الخدمات، وبرهنت على فاعليتها في النهوض بالمشاريع الصغيرة، لذا فأن الدول الساعية لتقديم الدعم وتنمية المشاريع الصغيرة يجب أن تسترشد بتلك الأفكار والبرامج والأليات، في ظل وجود عدد كبير من العوامل التي تتشابك وتتداخل في عمليات التحضير لإقامة هذه المشاريع، وبالعودة إلى تجارب الدول الرائدة نجد أن هذه المشاريع استطاعت أن تمارس دوراً ريادياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها مدخلا ملائما لتحقيق الحرفية، فضلا عن كونها وسيلة لكسب الرزق والدخول إلى عالم الأعمال، وتمثل المشاريع الصغيرة أكثر من **98**% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، كما أصبحت مسؤولة عن نسبة تصل إلى نصف الناتج القومي لهذه الدول، وقد وفرت هذه المشاريع ما بين **40** -**80**% من مجموع فرص العمل، وفي ضوء الأهمية واجهت المشروعات الصغيرة العديد من التحديات الناجمة عن تحرير الأسواق بفعل العولمة وعليه فكانت هنالك حاجة لاستحداث منظومة عمل تضطلع بتطوير وتحديث مفهوم دعم ورعاية المشاريع الصغيرة لذلك تعد الأفكار التطويرية (حاضنات الأعمال، العناقيد الصناعية، ريادة الأعمال) من أكثر المنظومات التي يتم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة لدعم المشاريع الصغيرة، تضمنت الدراسة أربع محاور، تناول المحور الأول الإطار المفاهيمي لأليات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة، وتناول المحور الثاني تجارب ترقية وتطوير المشاريع الصغيرة، وتناول المحور الثالث واقع المشاريع الصغيرة في العراق، وتناول المحور الرابع إقامة حاضنات الأعمال لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق.

Abstract

There are a number of mechanisms that have contributed to providing an integrated system of services, and have proven their effectiveness in promoting small projects. Therefore, countries seeking to provide support and develop small projects must be guided by those ideas, programs and mechanisms, in light of the presence of a large

number of factors that intertwine and overlap in the operations of preparation for the establishment of these projects, and by returning to the experiences of the leading countries, we find that these projects have been able to play a leading role in economic and social life, as an appropriate entry point for achieving craftsmanship, as well as being a means of earning a living and entering the business world. Small projects represent more than 98% of the total Institutions operating in most countries of the world, and became responsible for up to half of the national product of these countries, and these projects provided between 40-80% of the total job opportunities, and in light of the importance of small projects faced many challenges resulting from the liberalization of markets due to globalization. Accordingly, there was a need to create a work system that develops and modernizes the concept of supporting and nurturing small projects. Therefore, development ideas (business incubators, industrial clusters) are prepared. The study included four axes, the first axis dealt with the conceptual framework of mechanisms and programs to support small projects, the second axis dealt with experiences of promoting and developing small projects, and the third axis dealt with the reality of small projects In Iraq, the fourth axis dealt with establishing business incubators to develop small projects in Iraq.

المقدمة

تعد برامج (حاضنات الأعمال، العناقيد الصناعية، ريادة الأعمال) من أهم الأفكار التطويرية والأليات الحديثة الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة وإعادة الهيكل الاقتصادي من خلال نشر ثقافة العمل الفردي واكتساب التكنولوجية الحديثة وتوظيفها، إذ تنال هذه الأفكار في الوقت الراهن اهتماما كبيرا من قبل الدول المتقدمة والنامية ومنها العراق، لأنها توفر مزايا مهمة للمشاريع الصغيرة، إذ تعمل على تقديم جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإنشاء مشاريع صغيرة، وفي ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق وما يعانيه من مشاكل اقتصادية واجتماعية ومنها البطالة وضعف القدرة على توليد الدخل والاستخدام، ومن هنا تأتي أهمية الاستفادة من تجارب دولية في تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى، ومن أجل تبني حاضنات الأعمال التي ثبتت جدواها في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التغيير الاقتصادي العالمي والإقليمي، إذ توضح هذه الدراسة أهمية تنمية القدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة وقدرتها على معالجة البطالة، ومن خلال حاضنات الأعمال التي أصبحت سلاحا تنافسيا مع بيئتها الخارجية، وامتلاكها المرونة الكافية للتأقلم مع مستجدات الإدارة، فضلا عن مساهمة المشاريع الصغيرة بنسبة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي، وتوفير فرص العمل، وزيادة الدخل الفردي، وتحسين المستوى المعاشي، وفي ضوء ما تقدم نلاحظ أن إقامة حاضنات الأعمال تعد وسيلة مهمة وفعالة للنهوض بالمشاريع الصغيرة في العراق.

مشكلة البحث: تعود إلى وجود مجموعة التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق التي تسهم في أضعاف الحوافز المالية والتمويلية والتنظيمية التي تعزز وتهيئ بيئة الأعمال المناسبة

لهذه المشروعات مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع المخاطر الاستثمارية، فضلا عن استمرار إهمال المشاريع الصغيرة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، واقتران هذا الإهمال بضعف إمكانياتها الذاتية وحاجتها إلى الرعاية والدعم والتمويل المصرفي من المصارف الحكومية، فضلا عن تدهور بيئة الأعمال.

فرضية البحث: يمكن تطوير المشاريع الصغيرة في العراق إذا تم تقديم مجموعة من الحوافز المالية والتمويلية والتنظيمية التي تعزز وتهيئ بيئة الأعمال المناسبة لها، مع ضرورة والاستفادة من الأفكار وآليات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة التي تم تقديمها في التجارب الرائدة في هذا المجال.

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- إعطاء إطاراً مفاهيمياً حول الأفكار التطويرية والأليات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة (حاضنات الأعمال، العناقيد الصناعية، ريادة الأعمال) التي تم تقديمها في التجارب الرائدة في هذا المجال.

2- بيان فرص أو مجالات إقامة حاضنات الأعمال لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق بصورة متكاملة.

منهجية البحث: أعتمد الباحث أسلوب المنهج الاستقرائي في تحليل واقع الأفكار التطويرية للمشاريع الصغيرة باستخدام التحليل الاقتصادي والتاريخي كلما دعت الضرورة لذلك.

هيكلية البحث: لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث إلى المحاور الآتية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لأليات وبرمج دعم المشاريع الصغيرة،

المحور الثاني: تجارب ترقية وتطوير المشاريع الصغيرة،

المحور الثالث: واقع المشاريع الصغيرة في العراق:

المحور الرابع: حاضنات الأعمال كمدخل لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لآليات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة

في ظل احتدام المنافسة بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة من أجل توسيع حصصها السوقية واكتشاف أسواق جديدة، برزت أهمية منظومات العمل المستحدثة التي تسعى التي دعم وترقية المشاريع الصغيرة، وضمن هذا السياق سنسلط الضوء في هذا المحور على الآليات وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والأفكار التطويرية التي أسهمت في تطوير المشاريع الصغيرة ومنها (حاضنات الأعمال، العناقيد الصناعية، ريادة الأعمال) لكونها تتناول الحلول العلمية التي أقدمت عليها الكثير من الدول المتقدمة نتيجة لفاعليتها في دعم المشاريع الصغيرة:

أولا: حاضنات الأعمال: تأتي حاضنات الأعمال في مقدمة الحلول العملية التي اتبعتها العديد من الدول المتقدمة نظراً لما تقدمه من دعم للمشاريع الصغيرة وبعد ذلك انطلقت هذه الفكرة إلى الدول النامية وبذلك تلعب الحاضنات دوراً هاماً بدعم ونمو المشاريع الصغيرة وتطوير وتنمية وتسويق منتجاتها. (العطار،2008، بدون صفحات). يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1959) وذلك عندما قامت عائلة (Batavia) بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال وذلك من اجل تأجير وحداته للذين يرغبون في إقامة مشاريع صغيرة مع توفير النصائح والدعم لهم، ولاقت هذه الفكرة

نجاحاً واسعاً لان هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبة من البنوك ومناطق التسوق والمطاعم، ثم تحولت هذه الفكرة بعد مدة إلى ما يعرف بالحاضنة ومنذ عام (1959) هناك العديد من المشاريع الصغيرة التي أنشأت في هذا المركز والذي يستمر في العمل حتى الأن وتحت نفس المسمى (Batavia Industrial Center). (المبيريك، وآخرون، 2014، ص 14). لكن هذه المحاولات من اجل إقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل مستمر ومنظم حتى عام (1984) حينما قامت هيئة المشاريع الصغيرة ببرنامج يختص بالتنمية وإقامة مجموعة من الحاضنات، في نفس العام لم يكن الولايات المتحدة تمتلك سوى (20 حاضنة) فقط، التي ارتفع عددها بشكل واسع، نتيجة لقيام مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين بأنشاء الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال في عام (1985) وهي مؤسسة تهدف إلى حفز وتنظيم عمل الحاضنات وفي عام (1997) وصل عدد الحاضنات حوالى (550) حاضنة ، وعلى المستوى الدولي فأن أول حاضنة أعمال تمت إقامتها في اليابان عام (1982) وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الأمريكية (2003) أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز(3700) حاضنة منه (1000) حاضنة أمريكية و (1000) حاضنة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، (1700) تتوزع في (150) دولة نامية.
(القهيوي، وآخرون، 2011، ص 122).

1- **مفهوم حاضنات الأعمال:** تعود تسمية حاضنات الأعمال إلى حاضنات الأطفال حديثي الولادة التي تستخدمها المستشفيات، التي توفر لهم المتطلبات اللازمة من اجل اكتمال نموهم وليصبحوا قادرين على مواجهة ظروف ومعطيات الحياة بشكل طبيعي، ويلاحظ وجه الشبه مع المشاريع الصغيرة أذ نلاحظ أن النوعين بحاجة إلى الدعم لاسيما في بداية المشروع، من هنا يمكننا القول أن حاضنة الأعمال هي الجهة أو الهيئة المسؤولة عن تبني أفكار المبدعين والمبادرين وتوجهها لإنتاج وتقديم منتجات جديدة ومتطورة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة لهذه المشروعات والقائمين عليها. (مقابلة، 2017، ص 11)، ويمكن أن ينظر إلى حاضنات المشاريع من جانب تشابهها مع فكرة المشاتل والتي تستخدم لزراعة النباتات والبذور الصغيرة بحيث تصبح قادرة على النمو والتأقلم مع البيئة، ومن ثم يتم تحويلها إلى المزارع الأكبر وهذا شأن مشاتل الأعمال. (القواسمة، 2010، ص 34) وقد عرف (Duff 2008) حاضنات الأعمال: هي تنظيم يقدم الكثير من الخدمات التي تساعد على تطوير الأعمال، وكذلك تحقّق الحاضنة احتياجات المشاريع الصغيرة الجديدة بصورة مرنة عن طريق احتضانها في مكان صغير، كما توفر الحاضنات مجموعة متعددة من الخدمات التي تهدف إلى تعزيز معدلات نجاح ونمو المشاريع الجديدة مما يزيد من أثرها في التنمية الاقتصادية. (الشميمري وأخرون، 2014، ص 7)

كما تعرف حاضنات الأعمال: بانها مؤسسة صممت خصيصاً من اجل تسريع نمو ونجاح وتطور المشاريع الصغيرة الريادية من خلال مجموعة من المصادر والدعم والخدمات وتشمل (التمويل، التدريب، الخدمات العامة وشبكات الاتصال) وكذلك تقوم بتقديم الخبرات والتسهيلات للأشخاص الراغبين بأنشاء مشروع صغير وتحت أشراف مباشر من قبل مختصين وإداريين لتقديم الاستشارات المطلوبة. أما التعريف المعتمد من قبل هيئة التنمية والتشغيل لحاضنات الأعمال: هي مؤسسة تعمل على تقديم الدعم اللازم للمبادرين من أصحاب الأفكار للمشاريع الصغيرة

والذين لا يمتلكون الأماكن والموارد التي تمكنهم من تحقيق طموحاتهم في تأسيس المشاريع، فتعمل على تامين البيئة والمواقع المتكاملة من اجل البدء بتأسيس المشروع وتطويره ونمو كفاءته الاقتصادية إلى الحد الذي يضع المشروع على بداية طريق النمو والتحول إلى مشروع متوسط.

1. أنواع حاضنات الأعمال:

أ- **حاضنات المشاريع العامة:** وهي الحاضنات التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية والصناعية من دون تحديد المستوى التكنولوجي لهذه المشاريع وتهدف إلى جذب المشاريع الصغيرة الزراعية أو الصناعية الهندسية الخفيفة أو تلك التي تمتلك مهارات حرفية متميزة. (القهيوي وأخرون، 2011، ص 128).

ب- **الحاضنات التقنية أو التكنولوجية:** تعد حاضنات الأعمال التكنولوجية آلية عمل تمكن عملية نقل التكنولوجيا التي تساعد على حفز النمو من خلال الابتكار ودعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية من اجل تنمية المشاريع الصغيرة، كذلك تهدف إلى التغيير والاختلاف والحداثة في أنتاج السلع والخدمات وممارسات العمل لخلق منفعة اقتصادية واجتماعية وكذلك تقوم بتطوير التكنولوجيا من خلال البرامج البحثية الخاصة في الجامعات مثل أدوات البحث والترخيص. (علي، 2020، ص 6).

ت- **الحاضنات الحكومية:** وهي حاضنات تكون في الغالب مرتبطة بالجهات الحكومية وتكون مسؤولة عن حل المشاكل الاقتصادية للمجتمع وترعى المشاريع التي تهدف إلى التغلب على تحديات الفقر والأمية والبطالة وبعض المشاكل الرئيسة التي يعاني منها المجتمع.

ث- **حاضنات الأعمال الدولية:** تركز هذه الحاضنات على التعاون الدولي في عدة مجالات منها المالي والتكنولوجي والهدف هو تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى الدول من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى تطوير وتأهيل الشركات القومية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق العالمية، فضلا عن ذلك تعمل حاضنات الأعمال الدولية على جذب رأس المال الأجنبي وتوطينها داخل البلد، مؤكدة على جودة المنتجات وزيادة قدرتها على التصدير للأسواق العالمية. (عبد الواحد، 2010، ص 4)

ج- **الحاضنات الربحية وغير الربحية:** تهدف الحاضنات الربحية إلى تحقيق الإيرادات وذلك نتيجة لاستضافة وتقديم الدعم لمجموعة من المشاريع وكذلك المشاركة في ملكية هذه المشاريع، كما انه لا يقدم أي دعم من الجهات الحكومية لهذه الحاضنات ويتم قبول المشاريع في الحاضنة وفقا لقدراتها على تسديد التزاماتها اتجاه الحاضنة، كما لا يتم تحديد فترة بقاء المشروع في الحاضنة ما دام المشروع يفي بكافة التزاماته اتجاه إدارة الحاضنة. (كافي، 2014، ص 570). أما الحاضنات غير الربحية فهي تلك الحاضنات التي تقوم بها الحكومة أو المنظمات الدولية بهدف تشجيع وتنمية المشاريع الجديدة بالأخص في المجال الاقتصادي والتكنولوجي، تلك التي تحقق معدلات نمو مرتفعة في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، نلاحظ أن 90%من حاضنات الأعمال في أمريكا هي حاضنات غير ربحية، في أوربا (70 %) من حاضنات الأعمال غير ربحية، (4%)قدم خدمات للمشاريع الصغيرة مجاناً، كما أن (35 %)تقدم الخدمات بأقل من أسعار السوق. (حسين، 2016، ص 14)

2ـ **أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للمشاريع الصغيرة:** تكمن أهمية حاضنات الأعمال بالنسبة للمشاريع الصغيرة بما يأتي. (الشميمري وآخرون، 2014، ص 127).

1- توفير أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة من اجل إقامة مشاريع متخصصة وغير متخصصة
2- تهيئة مجموعة من البرامج والأليات المتخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة الجديدة ومنها شركات رأس المال المخاطر، برامج التمويل الحكومية، شبكة من المستثمرين ورجال الأعمال
3- تقديم جميع أنواع الدعم من دعم فني وإداري وتسويقي للمشاريع الصغيرة المشتركة بها.
4- تدار من قبل إدارة مركزية مختصة في إدارة المشاريع الصغيرة.
5- يتم اختيار المشاريع الملتحقة بالحاضنة بإسلوب علمي يعتمد على دراسة جدوى للمشروع
6- تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية ومراكز البحوث.

فضلا عن ذلك يقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الصغيرة من خلال مجموعة من المعايير:

1. عدد المشاريع الصغيرة التي تتخرج من الحاضنة
2. عدد المشاريع الصغيرة الناجحة بعد التخرج من الحاضنة
3. عدد الخدمات والمنتجات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة
4. يقاس نجاح الحاضنة بمعدل نجاح واستمرارية المشروعات المقيمة بالحاضنة
5. عدد الأفراد الذين استفادوا من برامج الحاضنات خلال العام
6. إمكانية الحاضنة في توفير وخلق فرص العمل.

3ـ **الخدمات الأساسية التي تقدمها حاضنات الأعمال:** تقدم حاضنات الأعمال جميع أنواع الخدمات، الهادفة إلى تطوير المشاريع الصغيرة، وتشمل ما يأتي.(القهيوي وأخرون، 2011، ص 137).

1- الخدمات الإدارية وتتمثل بإقامة المشاريع، الخدمات المحاسبية، تأجير المعدات.
2- الخدمات السكرتارية: تشمل معالجة النصوص، حفظ الملفات، الأنترنيت، استقبال وتنظيم المراسلات.
3- الخدمات المتخصصة وتشمل خدمات التعبئة والتغليف، التسعيرة وإدارة المنتج وخدمات التسويق.
4- الخدمات التمويلية لمساعدة الشركات في الحصول على التمويل من شركات التمويل والبرامج الحكومية.
5- الخدمات العامة مثل الأمن، أماكن التدريب،
6- المتابعة والاستشارات الشخصية وهي تقديم النصائح والمعونة المباشرة.

ثانيا: العناقيد الصناعية: تعد العناقيد الصناعية من اهم الاستراتيجيات الهادفة إلى تنمية المشاريع الصغيرة ومساعدتها على التغلب على مشكلاتها، إلى جانب كونها من أهم أساليب زيادة الصادرات وخلق فرص العمل وجذب الاستثمار الأجنبي. (توفيق وأخرون، 2019، ص1)' وربطت العديد من الدراسات بين فشل المشاريع الصغيرة وعملها بشكل منفرد ومنعزل وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة، لذلك فأن الارتباط والتعاون فيما بينها يعد العامل الأساسي لنجاحها وزيادة قدرتها

التنافسية.(محمد، 2015، ص4)، وهذا الأمر جعل استراتيجية العناقيد أو التجمعات الصناعية من الحلول الناجعة لمواجهة مشكلات المشاريع الصغيرة. (أوبك، 2018، ص 18). وتعود الجذور التاريخية الاقتصادية للعناقيد الصناعية إلى الاقتصادي ألفريد مارشال (1920) من خلال نظريته التي وضح من خلالها أهمية التمركز الصناعي للمشاريع المتجاورة جغرافياً، ومن خلال تلك النظرية قدم ثلاثة تفسيرات حول تفضيل بعض المشاريع الصناعية التمركز في مناطق معينة، من اجل الحصول على القوى العاملة الماهرة والمتخصصة، كذلك قدرة هذه المشاريع على أن توفر للصناعات الأخرى مدخلات غير متبادلة تجارياً، والاستفادة قدر الإمكان من وفورات الحجم في تنمية واستخدام التكنولوجيا والبنية الأساسية ومصادر التمويل، ويمكن لتلك المشاريع أن تحصل على المعلومات والمعرفة(التكنولوجيا، والمنتجات، والأسواق) بسهولة وكفاءة عالية ومن ثم تحويلها إلى ابتكارات ملموسة، ثم أوضح (مارشال) أن قوة العناقيد الصناعية يحكمها نسيج اجتماعي يحدده حدوث التكامل بين المعرفة التكنولوجية الموجودة والمنتجات وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع. (رفاعي، 2020، ص 91)، فضلا عن ذلك يمكن من خلال العناقيد الصناعية تقسيم العملية الإنتاجية إلى مجموعة من الأجزاء يتم إنتاج كل جزء منها في مشروع صغير، وبذلك يتكون تجمع صناعي يطلق عليه العناقيد الصناعية يتكون من عدد من المشاريع الصغيرة المتشابهة والمتخصصة لإنجاز مرحلة من المراحل الإنتاجية، تزايد الاهتمام العالمي بالعناقيد الصناعية في القرن العشرين عندما درس الاقتصاديين الإيطاليين (بيكاتيني Becattini عام 1977) و (بريسكو Prisco عام 1979) تجمعات المنتجين في مناطق وسط وشمال إيطاليا وتميزها بالتنافسية العالية على مستوى الأسواق المحلية والخارجية، مقارنة بمناطق الشمال الغربي لإيطاليا التي عانت من الأزمات رغم تطورهُ والمناطق الجنوبية التي كانت تعاني من الفقر واستطاعت تحقيق نمواً ضعيفاً. (أوبك، 2018، ص 20-19).

1- **تعريف العناقيد الصناعية:** ظهر أول تعريف واضح لمفهوم التجمعات الصناعية في عام (1990)طرحه (مايكل بورتر)، في كتابه المزايا التنافسية للأمم الذي أكد فيه على أن أهمية إيجاد مناخ استثماري يعمل على جذب الشركات الصغيرة ووجد أن أفضل بيئة لهذه المشاريع هي بيئة العناقيد الصناعية، التي كثيرا ما يطلق عليها مصطلح (التجمعات الصناعية).(شعيبي، 2012، ص 67)، وأشار إلى أن النمو الصناعي يجب أن لا يعتمد على المزايا النسبية الأستاتكية التي أشارت أليها النظرية الاقتصادية (كالأرض، الموقع، الموارد الطبيعية، الطاقة وحجم السكان) وإنما يعتمد على العناقيد الصناعية أو مجموعة من الشركات المترابطة أو المتصلة ببعضها البعض في مجال معين، الموردينٌ، الصناعات المتصلة، والمشاريع المتمركزة في أماكن محددة. (بلقاسم، 2007، ص 172) **والعناقيد الصناعية،** هي عبارة عن تجمع جغرافي (محلي أو إقليمي أو دولي) لعدد من المشاريع والمؤسسات المترابطة والمتصلة ببعضها البعض في موقع معين، التي تمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتطوير ودعم المنتج بما يضمن خلق قيمة مضافة له فضلا عن تشجيع ودعم القدرة التنافسية للمنتج، يمثل العنقود السلسلة الكاملة للقيمة المضافة لكن غالباً ما يضم العنقود كافة مراحل العملية الإنتاجية وعلى هذا الأساس تتضمن العناقيد الصناعية المنتجين والموردين للمدخلات الإنتاجية أو الموردين لبعض خدمات البنية التحتية المتعلقة بالصناعة فضلا عن

قنوات التسويق كمنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة ومستوى تكنولوجي متقارب.(توفيق وأخرون، 2019، ص 12).

كما تعرف العناقيد الصناعية: على أنها تجمع يضم مجموعة من المشاريع تجمعها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاعتماد على القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو تحكمهم علاقات ارتباط أمامية وخلفية، يضم هذا التجمع كذلك عدد من المشاريع المرتبطة به والداعمة له والتي يمثل وجودها ضرورة، من اجل تعزيز القدرة التنافسية لأعضاء التجمع، يتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى أرادة حقيقية وملموسة للتعاون والتنسيق بين عناصر التجمع المختلفة ويؤدي هذا في نهاية الأمر إلى تحقيق معدلات عالية للربح بالنسبة للمجتمع من خلال خلق جو مناسب للمنافسة، التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وهي الفكرة التي تقف في جوهرها من وجهة النظر التقليدية للصناعة والتي تتمثل بالقطاع الذي يحتوي على جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه والذي يرتبط في مجال التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها. (عبد السلام، 2011، ص 159)حتى نتمكن من تحليل مفهوم العناقيد الصناعية لذا يجب أن ننظر إليه من خلال ثلاث مستويات كما يوضح الجدول الآتي.

جدول (1) تعريف العناقيد الصناعية من خلال مستويات مختلفة

مستوى التحليل	مفهوم العنقود الصناعي	نقاط تركيز
الجزئي	تواجد عدد من الموردين والمتخصصين في مكان جغرافي واحد وتواجد مؤسسات أساسية تعتمد في الإنتاج على منتجات هؤلاء الموردين	1- التنمية المستمرة للاستراتيجية التجارية والإدارية لتلك المشاريع 2- تحليل جيد لسلسة القيمة التي تعمل بها المنشأة
الكلي	مجموعة من المؤسسات ترتبط ببعضها البعض في هيكل اقتصاد واحد	1- وجود أنماط من التخصص تفيد الاقتصاد القومي 2- حاجة المجتمع إلى توفير مجموعات من الشركات التي تعمل على الابتكار في تطوير منتجاتها بما يعود بالنفع على القيمة المضافة للمجتمع ككل
القطاع الصناعي	مجموعة من الروابط الصناعية في مراحل تصنيع مختلفة للسلعة سواء التصنيع الخاص بمنتج نهائي واحد أو مجموعة من المنتجات ذات الصلة ببعضها البعض	1- توافر المنافسة داخل الصناعة بين الشركات العاملة 2- توحيد قياس الجودة الخاص بالصناعة حتى تستطيع الشركات التعاون فيما بينها 3- وجود ابتكار مستمر داخل الصناعة

المصدر: محمد حسن توفيق واخرون، دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرات التنافسية لصناعة الأثاث في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، 2019، ص 13

2 - مراحل تطور العناقيد الصناعية: يمر العنقود بمراحل متعددة تشكل دورة حياته وتأثر إمكانات العنقود على طول كل مرحلة من هذه المراحل وكذلك تلعب العوامل الخارجية دوراً فيها. (زرقين، 2014، ص 167-166)

أ- **مرحلة التجمع:** وهي المرحلة التي تبدأ بتجميع عدد قليل من المشاريع التي تعمل في صناعة معينة في موقع جغرافي واحد، من حولها عدد قليل من المشاريع المساعدة.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2022.72.12

ب- **مرحلة الظهور:** وهي المرحلة التي تتميز بدخول بعض المنشآت والمؤسسات بعلاقات تعاون ومشاريع مشتركة وقد يساعدها هذا على تبني اختراعات معينة أو العمل على ابتكار منتجات جديدة أو يساعدها في دخول استثمارات جديدة قد تكون استثمارات أجنبية.

ت- **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يبدأ عدد المشاريع بالتزايد ويجذب المستثمرين المقلدين والمنافسين ويظهر العديد من المشاريع المشتركة بين أعضاء التجمع، تظهر هيئة باعتبارها تحالف تمثل العنقود ككل، يبرز اسم العنقود في هذه المرحلة كأحد العناقيد النشطة في صناعته.

ث- **مرحلة النضوج**: تتميز هذه المرحلة بزيادة المؤسسات وزيادة الاستثمارات الخارجية وتصبح العملية الإنتاجية عملية روتينية، من اجل تحقيق الميزة التنافسية يزداد التركيز على أسعار السلع والخدمات وفي هذه المرحلة يبدأ العنقود الصناعي في تحسين النشاطات مع عناقيد صناعية أخرى.

ج- **مرحلة التحول:** في هذه المرحلة تتطور تقنيات الإنتاج والعمليات الإنتاجية، يتم في هذه المرحلة استبدال منتجات العنقود الصناعي وقد تستمر العناقيد الصناعية بالنجاح لعقود طويلة وتزداد قدرتها التنافسية باستمرار مثل (عنقود الطباعة في ألمانيا، عنقود الصناعات الجلدية في إيطاليا، عنقود صناعة الشكولاتة في سويسرا)، من خلال الشكل الاتي نبين مراحل دورة العناقيد الصناعية.

شكل (1) مراحل دورة حياة العناقيد الصناعية

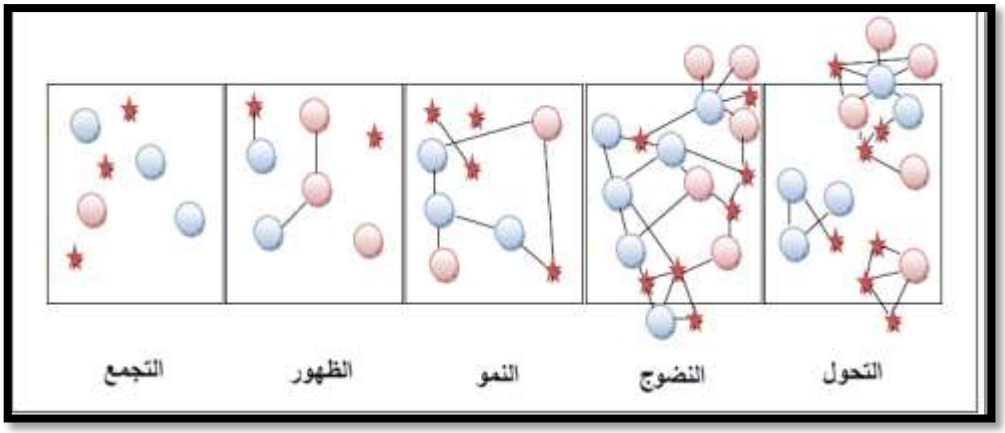

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (أوبك)، دور صناعة البتروكيماويات في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حزيران 2018، ص23 النجوم تمثل الشركات الرائدة، والأشكال الدائرية تمثل شركات أخرى، ترتبط الشركات بروابط وعلاقات مشتركة خلال مراحل دور حياة العناقيد الصناعية.

3. أهمية العناقيد الصناعية وعوامل نجاحها

أ- **أهمية العناقيد الصناعية:** يمكن تلخيصها بما يأتي. (الموسوي،2018، ص 160-159)

- **تسهم في أعادة التنظيم الصناعي:** يساعد التحول من المشاريع الكبيرة ذات الإنتاج الشامل إلى المشاريع الصغيرة، على التخصص الإنتاجي أذ أن التحول في الهيكل الصناعي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية العالمية وبناء تكنولوجيا إنتاجية جديدة، مثال على ذلك التصنيع بواسطة الحاسوب.

- **العناقيد الصناعية تشيع التواصل بين المشاريع:** من خلال التعاون بين المشاريع للاستفادة من أوجه التكامل، استغلال أسواق جديدة، دمج الأنشطة، أو تجميع الموارد أو المعرفة، المشاريع

المترابطة شبكياً تكون أوفر حظاً من المشاريع غير المرتبطة شبكياً في الاستفادة من نتائج التعاون وتبادل المعلومات في مجال التسويق وتحسين التكنولوجيا.

- **العناقيدالصناعية تزيد من وتيرة الابتكار:** العناقيدالصناعية تعمل على تشجيع الابتكار في المنتجات والخدمات وباقي عمليات الاختراع، هذا يتم من خلال تشجيع التعاون بين قطاع الأعمال والبحوث- القطاع الجامعي، من اجل تسويق البحوث الأكاديمية ومن خلال تشجيع التعاون المشترك بين المؤسسات.

- **العناقيد الصناعية تقلل من هدر الموارد العامة:** من أهداف التنمية الصناعية هو أن يسمح للمناطق أو الأقاليم باستخدام موارد التنمية الاقتصادية المحدودة بشكل فعال وأكثر كفاءة، أن آلية العناقيد الصناعية تسمح للمناطق أو الأقاليم التركيز على الموارد أو الاحتفاظ بها والتوسع وتحسين برامج الأعمال الصغيرة بدلا من تقديم الدعم للعديد من أنواع العمل المختلفة، وبالتالي هدر في الجهود وضياع الموارد بسبب عدم التخصص.

- **العناقيد الصناعية تساعد في إيجاد مؤسسات جديدة:** أن الأعمال الجديدة تتجه بشكل أكبر نحو العناقيد الصناعية، لأن المشاريع تعتمد وبشكل أكبر على التفاعل الوثيق مع الموردين والمشترين، لأن تكلفة الفشل هي أقل عادة ضمن العنقود، توجد العديد من الفرص البديلة بما أن الصناعات الجديدة دائما تعاني من القصور في الخبرات والقدرات فإنها ستجد ضالتها في التجمع ضمن عناقيد صناعية من أجل تقليل المخاطر وضمان توفر المعلومات اللازمة لأنشطتها.

- **العناقيد الصناعية تساعد في بناء الثقة بين المشاريع:** تعد من الأمور الأساسية في آلية عمل هذه المشاريع ونجاحها ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع لغة مشتركة فيما بينها، ومواجهة التحديات والصعوبات من خلال التحالفات وبناء الشبكات الاجتماعية والتعاون المشترك بينهما. (حفصي، 2018، ص 23)

ب- **عوامل نجاح العناقيد الصناعية:** تتبنى العديد من الدول استراتيجية العناقيد الصناعية من اجل تحقيق تنمية اقتصادية في أقاليم جغرافية بعينها ومن اجل دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة، يتوجب على الحكومات والمختصين أن يكون على علم بعوامل نجاح هذه الاستراتيجية ومن أهمها. (توفيق وأخرون، 2019، ص 15)

أ- ضرورة الاختيار الأمثل للموقع بالنسبة للعنقود الصناعي المستهدف إنشاؤه.

ب- تعزيز التنافسية بين المشاريع الصناعية العاملة ضمن العنقود بما يشجع عمليات النمو والتطور والابتكار والبحث عن التمايز عن المشاريع الأخرى.

ت- ضرورة دراسة أولويات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية على هذا الأساس يتم تحديد مجال العنقود الصناعي المستهدف.

ث- توافر شبكات اتصالات قوية وضرورة تواجد شبكة قوية لنقل السلع والخدمات بين المتعاملين.

ج- وجود مراكز بحثية إذ تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في تطوير منتجات جديدة

ح- طبيعة ونوعية العلاقات بين المشاريع وكذلك بين البائعين والمشترين. (أوبك، 2018، ص 25).

4ـ دور العناقيد الصناعية في تنمية المشاريع الصغيرة: للعناقيد الصناعية دور هام في ترقية ودعم المشاريع الصغيرة يمكن تلخيصه بما يأتي.

أ- **زيادة الإنتاجية:** تحقيق أعلى معدل من الإنتاج هو الهدف الأساس لأي مشروع، وتكوين العنقود الصناعي يساعد المشاريع الصغيرة على تحقيق هذا الهدف، من خلال تحقيق العوامل التالية. (Maier,2006,p173)

- سهولة الحصول على المواد الأولية للإنتاج: إذ يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المختصين في المواد الأولية الأساسية إلى سهولة حصول المشاريع على احتياجاتها ومتطلباتها منها من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، هذا الأمر يؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستيراد.

- تخفيض تكاليف الإنتاج بصفة عامة: يؤدي التقارب الجغرافي إلى خفض تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشاريع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج مثل، جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف كما يؤدي التقارب الجغرافي في خفض تكاليف النقل، وهذا يخلق ميزة تنافسية للمشاريع الصغيرة.

- انخفاض تكاليف الصفقات: يؤدي التقارب الجغرافي بين المشاريع الموجودة ضمن العنقود إلى تخفيض تكاليف الصفقات، مما يزيد فرصتها في التأثير على السوق من خلال توسيع أنشطتها.

ب- **زيادة الحصة السوقية:** تسعى المشاريع إلى الانضمام للعنقود الصناعي بهدف التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، بالتالي زيادة قدرة المشروع في الحصول على أكبر قدر من السوق، مما يزيد من قدرتها التنافسية المحلية والخارجية، يرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد الصناعية تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المطلوبة وتحقيق الكفاءة المطلوبة في عمليات التسويق وخدمات ما بعد البيع وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المنفصلة.

ت- زيادة القدرة الابتكارية: تعمل العناقيد الصناعية على تشجيع القدرات الابتكارية، التي تمكن المشاريع الصغيرة من الحصول على المواد الأولية الجديدة والمنتجات المتنوعة، التي تتناسب مع أذواق المستهلكين، كما تساعد أيضا على خفض تكاليف التجريب، لتوافر المعلومات التكنولوجية داخل العنقود الصناعي، وتمكن المشاريع الصغيرة من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في المنتجات الجديدة أو تطوير مراحل الإنتاج، وتميل هذه المشاريع إلى التجديد والابتكار كلما تطرح هذه الابتكارات على المستوى التجاري خلال فترة زمنية تصل إلى عامين مقارنة بالمشاريع الكبيرة. (أوبك، 2018، ص 24).

ثالثا: ريادة الأعمال: شغلت فكرة الريادة والروح الريادية والبحث عن الرواد في المشاريع الصغيرة اهتمام المختصين والباحثين في علوم الاقتصاد والإدارة والمالية، أن السبب وراء هذا الاهتمام المباشر لمفهوم الريادة هي النتائج المميزة التي حققتها المشاريع الريادية على مسار تقدم المنظمات وعلى قوة جاذبيتها، سنتناول في هذا القسم من الدراسة بعض المفاهيم والتعاريف المتداولة حول ريادة الأعمال. فقد أكد **شومبيتر** على دور رائد الأعمال في كسر حالة التوازن المسيطر على النظام الاقتصادي، نتيجة لما يقدمه رواد الأعمال من ابتكارات جديدة وأساليب

حديثة في الإنتاج وأسواق ناشئة، فمن خلال (التدمير الخلاق)، يستطيع رواد الأعمال كسر.الجمود والحواجز والركود السائد في النظام الاقتصادي بما يطرحونه من ابتكارات وأساليب نظم جديدة فيتبعهم الأخرون فتحدث النقلة الاقتصادية الإيجابية،

وأسهمت التجارب الناجحة في كل من أستراليا، وفنلندا، وسلوفاكيا، والنمور الآسيوية في توافر الأرض الخصبة لرواد الأعمال، وأخذت أفكار العلماء المؤيدين لريادة الأعمال أمثال بيرس (Pearce 1980)، تجد قبولاً واسعاً، يفترض أن رواد الأعمال هم العنصر الأول بين العناصر الداخلة في عملية خلق الثروات على كافة المستويات الفردية، والمؤسسية، والإقليمية، والمحلية فعندما ينجح رواد الأعمال، فإن النتائج الاقتصادية سواءً كانت على شكل ثروة شخصية أو نمواً للمشروع أو خلق وظائف جديدة ستحقق المنفعة الاقتصادية لكافة المجتمع. فعلى سبيل المثال برنامج صغير قام بابتكاره شابان رائدان بإمكانات متواضعة قد قاد إلى قيام شركة تعد اليوم من أكبر شركات العالم في مجال البرمجيات هي (شركة مايكروسوفت)، أمثال تلك المبادرات لرواد الأعمال أصبحت مجالاً لازدهار دور الرياديين في اقتصاديات العالم، وقد زاد أنتشار ريادة الأعمال وتطورها من التطور التكنولوجي وظهور تورة المعلومات التقنية وظهور الشبكة العنكبوتية "الإنترنت"

1ـ مفهـــوم ريـــادة الأعمـــال: أكد شومبيتر على أن ريادة الأعمال هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فمن خلالها نستطيع خلق مشروع جديد والعمل على تطوير سلع معينة وفتح أسواق جديدة. (خربو طلي، 2018، ص 6)، وتعرف ريادة الأعمال على أنها عملية إنشاء شيء جديد يتمتع بقيمة عالية وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشـــروع وتحمل كافة أنواع المخاطرة واستقبال المكافئة الناتجة، أنها عملية ديناميكية من اجل تأمين تراكم الثروة، هذه الثروة تقدم عن طريق الأفراد الذين يتخذون المخاطر في رؤوس أموالهم. (النجار وأخرون، 2010،ص28). ويرى (Cowtler, 2011) بان الريادة هي مرادفة لتحمل المخاطر واعتماد الأفكار المتميزة، على الرغم من أن المخاطرة تعد عنصراً مهماً للعمل الريادي ألا أن الكثير من الرياديين تمكنوا من تجنب المخاطرة حيثما كانت، في سعى الكثير إلى تحمل المخاطر كوسيلة أو مقابل للنجاح أما الواثقون فأنهم يرون المخاطرة مصدر للحصول على الأرباح. (هيج، 2018، ص10). كما عرف Burch (1986) ريادة الأعمال: أنها مجموعة من أنشطة تقدم على الاهتمام وتوفير الفرص، تلبية الاحتياجات والرغبات من خلال الأبداع وبناء المشاريع.

أما (Dolling 1995) فقد عرف ريادة الأعمال بانها عملية إيجاد منظمة اقتصادية مبدعة تعمل على تحقيق الربح والنمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد. (الشميمري وأخرون، 2014، ص 25). عرف بيتر دريكر عام 1985 الريادي هو الشخص الذي يمتلك القدرة على نقل المصادر الاقتصادية من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة، أما جيفري تيمنز عام 1994 عرف الريادي (المبادر الفردي) بأنه الشخص المبدع الذي يبني عملا متميزا من لا شيء.

أما الشخص الريادي فهو الشخص الذي يتمتع بالقدرة على أخذ المبادرة وتنظيم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن القبول بالفشل والمخاطرة ويمتلك القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول الأساسية في العملية الإنتاجية ويجعل منها شيئا

ذا قيمة، يتميز بتقديم شيئا مبدعا وجديدا كذلك يتمتع بالمهارات والخصائص سواء الإدارية والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من فعل ذلك. (السكارنة، 2008، ص 19)

2ـ أهمية ومزايا ريادة الأعمال:

أ- **أهمية ريادة الأعمال:** تظهر أهمية ريادة الأعمال من الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني لأنها قادرة على أن تسهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلية الإنتاج في العديد من البلدان النامية، لكونها تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة، كونها تساعد على_تسريع عملية النمو وخلق العديد من فرص العمل، وتسهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة، ولها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية أذ تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية. (النجار، 2010، ص 29)

تكمن أهمية الريادة بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي اجمع عليها الكثير من الباحثين ورواد الاقتصاد فيما يأتي. (مراد، 2010، ص 8)

- التجديد والتغيير والابتكار والتحول في المنظمات الإدارية.
- إنشاء المشاريع الصغيرة المتعددة باختلاف أنواعها ذات العلاقة بالتطور الاقتصادي.
- العمل على إيجاد فرص عمل جدية وذات أهمية على المدى الطويل من خلال تنمية المشاريع الصغيرة.
- الإسهام في تنويع الإنتاج نظراً لتباين مجالات إبداع الرياديين.
- زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة وإيجاد أسواق جديدة محليا وعالميا.
- التجديد وإعادة الهيكلية في المشاريع الصغيرة وتنميتها وتطويرها.

ب- **مزايا ريادة الأعمال:** هنالك مزايا كثيرة يمكن أن تتحقق من ريادة الأعمال ومنها. (المبيريك، 2014، ص 16-15)

- **الاستقلالية:** أن ملكية المشروع تسمح لرائد الأعمال بالاستقلالية وتمنحه الفرصة لتحقيق ما يصبوا إليه، لا شك أن رواد الأعمال يحلمون بتحقيق ما يتمنونه في هذه الحياة.
- **فرصة التميز:** يمكن من خلال الريادة تحقيق أهداف متميزة مختلفة عن الآخرين ومن الأمثلة على ذلك، إنشاء مشروع إعادة تدوير النفايات من اجل حماية الكرة الأرضية، أو القيام بإنشاء مشروع تحقيق دخل مضمون لأسرة محتاجة، هذه الأمثلة تعكس رغبة ومهارة رائد الأعمال في الجمع بين النفع الاجتماعي وتحقيق مستوى معاشي اقتصادي لائق.
- **فرصة لتحقيق أكبر قدر من الطموحات:** كثير من الناس يجد أن عمله لا يحمل المخاطر ولا يمثل التحدي وغير ممتع ولكن رواد الأعمال لا يرون ذلك، فالنسبة أليهم يرون أن هناك فروق بسيطة بين المتعة والعمل، يجد رواد الأعمال في أعمالهم فرصة للتعبير عن الذات وتحقيق ما يصبوا إليه، فهم على علم بأن حدود نجاحهم هو إبداعهم وابتكاراتهم وحماسهم، ذلك لان امتلاك الاستثمار يمنحهم الشعور بالقوة والتمكن.
- **تساعد على خلق فرص العمل:** من اهم ما يميز ريادة الأعمال بأنها لا تقدم عملاً لرائد الأعمال بل تمنحه القدرة على إيجاد فرص عمل للآخرين، أن ريادة الأعمال تحقق للمجتمع العديد من فرص

العمل ووظائف متعددة يعمل المشروع على توفيرها لجميع أفراد المجتمع فيصبح رائد الأعمال نافعاً ومفيداً للمجتمع وهذه مساهمة في تنمية رأس المال البشري

- **تساعد على تنمية مهارات الأبداع والابتكار:** أن (الأبداع والخيال) هما مقدرتان من الطاقة الإنتاجية تساعدان على اكتساب المعرفة قال (البريت أينشتاين) أن الخيال هو شيء اهم من المعرفة، بذلك ريادة الأعمال تتيح تنمية مهارات الأبداع والابتكار والتجديد المثمر، وبذلك يسمح رواد الأعمال لأكثر أبداعاً لعقولهم أن تمنح جميع الاحتمالات فرصاً بالشكل المتساوي.

3- **دور ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي:** يشير الباحثون إلى أن الدول التي اهتمت بريادة الأعمال، حققت زيادة ملحوظة في عدد المشاريع الصغيرة أسهمت في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد تحقق ذلك في كل من اليابان وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، ويعود دور ريادة الأعمال في النمو الاقتصادي إلى العوامل التالية: (الشميمري وأخرون، 2014، ص 70-69)

أ- غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال والعمل على صناعة قادة المستقبل الذين يمتلكون القدرة على إيجاد فرص العمل لمواجهة البطالة والركود.

ب- تنمية مهارات إلابداع والابتكار لدى الشباب بما يؤدي ذلك إلى التحول نحو أحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي.

ت- منح الخريجين القدرة على امتلاك أفكار مشاريع أعمال تجارية، تتمتع بالتكنولوجيا العالية التي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع معرفي والمساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة في السوق.

ث- تغيير هيكل تركز الثروة بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من اعتماد الاقتصاد على عدد معين من رؤوس الأموال إلى امتلاك أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع للثروة.

ج- جعل الشباب قادرين على إقامة المشاريع الصغيرة وتطوير منتجات جديدة ذلك لان الرياديين يصبحون أكثر إبداعاً مما يكسبهم مهارات نادرة ومبتكرة تساعدهم على زيادة معدل نمو المبيعات مقارنه بالآخرين.

ح- تنمية الفرص المرتبطة بأحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة وتؤكد جامعة ولاية أريزونا أن تعليم ريادة الأعمال بالجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، نلاحظ ارتفاع أعداد المشاريع الصغيرة الخاصة التي أقامها الطلاب من اجل خدمة المجتمع وساهمت بشكل كبير في التغلب على مشكلة البطالة.

المحور الثاني: تجارب ترقية وتطوير المشاريع الصغيرة

سنقوم بدراسة مجموعة من التجارب، التي استطاعت أن تتكيف مع المتغيرات العالمية، لاسيما التأثيرات الاقتصادية للعولمة، من خلال إرساء مجموعة من السياسات الصناعية التي جعلت من المشاريع الصغيرة قاطرة للتنمية، لذا سيتم التركيز على مجموعة السياسات الصناعية التي اتخذتها هذه الدول من أجل تنمية المشاريع الصغيرة.

أولا: التجربة اليابانية لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة: تمثل التجربة اليابانية في دعم المشاريع الصغيرة أنموذجاً يحتذى به من قبل بلدان العالم، فقد أدى الدعم الموجه من قبل الحكومة اليابانية نحو المشاريع الصغيرة إلى زيادة جودة الإنتاج تبعا للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلا من استيرادها من الخارج، فضلا

عن قيام الحكومة اليابانية على تشجيع التكامل بين المشاريع الكبيرة والصغيرة وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال. (القهيوي وأخرون، 2011، ص 151-152)

1- **أهمية المشاريع الصغيرة في اليابان:** اتخذت الحكومة اليابانية سياسات صناعية استهدفت من خلالها توفير المساعدات والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة، فأصدرت القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة عام (1963) الذي استخدم تعريف للمشاريع الصغيرة معتمداً على معيار عدد العاملين ومعيار رأس المال، وتم مراجعة هذا القانون مرتين في عامي (1973) و (1999) وشهد تغييراً في التعريف الكمي للمشاريع الصغيرة لأول مرة خلال (36) عاماً منذ سن القانون الأساسي، وعلى وفق هذا القانون تكون المشاريع الصغيرة مشاريع برأس مال (300مليون ينا واقل) و (300 عامل وأقل) للمصنعين، و برأس مال (100مليون ينا وأقل) و (100عامل وأقل) لتجار الجملة، و برأس مال (50مليون ينا وأقل) و (100عامل وأقل) لتجار التجزئة، وبرأس مال (50مليون ينا وأقل) و (50 عاملاً وأقل) لصناعة الخدمات، كما شدد القانون على ضرورة القضاء على كل العراقيل والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع. (yamashita, 2008, p189).

ويشمل هذا القانون السياسات التي تهدف إلى ما يأتي. (حسيني، 2012، ص 51)

أ- تشجيع نمو وترقية المشاريع الصغيرة.

ب- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في هذه المشاريع.

ت- "تحسين الموارد والتسهيلات الإدارية المتاحة لها والمناخ الذي تعمل في ظله."

ث- تنظيم قانون إعفاءات المشاريع الصغيرة من الضرائب والرسوم.

ج- وضع مجموعة من القواعد تقوم الحكومة اليابانية من خلالها بتشجيع المشاريع الصغيرة.

ح- تهيئة الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة من قبل هذه المشاريع ومساعدتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات.كما حظيت المشاريع الصغيرة بمكانة بارزة في الاقتصاد الياباني، نتيجة لقدرتها على دعم النمو الاقتصادي والتحول إلى مشاريع كبيرة، كما أشارت بعض الإحصائيات إلى أن المشاريع الصغيرة تسهم في تلبية احتياجات المشاريع الكبيرة بنسبة (72%) من المستلزمات المعدنية، وبنسبة (76%) من المستلزمات الهندسية، وبنسبة (79%) من المستلزمات الكهربائية والإلكترونية، كما تسهم المشاريع الصغيرة بنسبة (30%) من إجمالي ما تصدره اليابان من الصناعات. (الدراجي، 2012، ص 3)، وتقوم المشاريع الصغيرة بتوفير منتجات وسيطة تشكل (20%) من صادرات المشاريع الكبيرة في اليابان، وبلغت مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل ما يقارب (84.4%) من إجمالي العمالة في اليابان، كما تسهم ما نسبته (52%) من إجمالي الإنتاج الصناعي في اليابان. (أوبك، 2018، ص 28).

نلاحظ من خلال الجدول (2) أن مجموع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان عام 2016 بلغ ما نسبته (99.7%) من إجمالي عدد المشاريع الكلية، وبلغت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل عام 2016 ما نسبته (68.8%) من إجمالي عدد العاملين في اليابان، في حين بلغت مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة عام 2015 ما نسبته

(52.9%) من إجمالي القيمة المضافة في اليابان، وهذا يدل على أهمية المشاريع الصغيرة في اليابان ومدى جدية الحكومة في ترقية وتطوير هذه المشاريع.

جدول (2) عدد المشاريع وعدد العاملين والقيمة المضافة والأهمية النسبية في المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في اليابان لعامي 2016-2015

المشاريع اليابانية	القيمة المضافة 2015	الأهمية النسبية %	عدد العاملين 2016	الأهمية النسبية %	عدد المشاريع 2016	الأهمية النسبية %
المشاريع الكبيرة	120.5 تريليون ين	47.1	14.59 مليون	31.2	11.000 الف	0.3
المشاريع المتوسطة	99.4 تريليون ين	38.9	21.76 مليون	46.5	530.000 الف	14.8
المشاريع الصغيرة	35.7 تريليون ين	14.0	10.44 مليون	22.3	3.048 مليون	84.9

Source: White paper on Small and Medium Enterprises in Japan 2019, Small and Medium Enterprise Agency, October 2019, p 3

2- أهم الهيئات المشرفة على المشاريع الصغيرة في اليابان:

أ- **هيئة المشاريع الصغيرة:** تم إنشاؤها عام (1948) وهي هيئة تابعة لوزارة التجارة والصناعة الدولية وتتكون من مجموعة من الخبراء والإداريين والمختصين بالمشاريع الصغيرة وتقوم بالتعاون مع مختلف الدوائر والوزارات المختصة بهذا الشأن، هدفها تنفيذ السياسات الصناعية الخاصة بتقديم الدعم والمساعدات الحكومية بشكل مجاني، فضلا عن حصر جميع المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة وإيجاد الحلول المناسبة لها. (نور الدين وأخرون، بدون سنة، ص 84)

ب- **وكالة تنمية المشاريع الصغيرة في اليابان:** أنشئت هذه الوكالة عام (1967) وتقدم ما يأتي. (الدراجي، 2012، ص 5).

- تقديم المساعدات والدعم بهدف تحديث المشاريع الصغيرة.
- تهيئه البرامج الحكومية المختلفة الخاصة بتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة.
- تطوير التكنولوجيا بما يلائم متطلبات المشاريع الصغيرة
- "تصحيح الأوضاع السيئة في الأنشطة التجارية من خلال عمليات التعاقد من الباطن."
- تحديث وتنظيم القوانين الضريبية بما يتلائم مع الوضع الاقتصادي والتطور الحاصل في المشاريع الصغيرة.

ت- **منظمة التجارة الخارجية اليابانية:** أنشئت عام (1958) وتقوم بالعديد من الإجراءات التي من شأنها دعم التجارة الخارجية، وتقديم مختلف التسهيلات والخدمات للمشاريع الصغيرة لاسيما التي تتمتع بالقدرة التنافسية العالية والأنشطة التصديرية للمشاريع الكبيرة والصغيرة.

ث- **الغرفة التجارية اليابانية:** تقدم مختلف الأنشطة والخدمات التي تضمن بيئة ملائمة لنمو المشاريع الصغيرة وهي كما يأتي.

أ- ضمان التنسيق بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة من أجل إحداث الترابط بينهما، وتوفير محيط يدفع إلى حفر أداء المشاريع الصغيرة، فضلا عن تعزيز تنافسية الاقتصاد الياباني ولاسيما المشاريع الصغيرة بهدف مواجهة التقلبات العالمية.

ب- إتاحة المعلومات عن الأسواق الخارجية الدولية ونشر كل المعطيات على التجارة الدولية، فضلا عن المؤسسات والاستثمارات العالمية وتضعها في متناول رجال الأعمال اليابانيين.

3- **السياسات الخاصة بتطوير وترقية المشاريع الصغيرة في اليابان:** اعتمدت الحكومة اليابانية سياسات صناعية ترتكز على مجموعة من البرامج من أهمها:

أ- برنامج الدعم التمويلي: تعاني المشاريع الصغيرة من محدودية الموارد الذاتية لذلك تلجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية المختصة لتسديد العجز، لذلك حظيت المشاريع الصغيرة في اليابان بتعدد مصادر التمويل ومنها ما يأتي. (سمية، 2010، ص92)

- البنوك التجارية: التي تقوم بتمويل جزء كبير من القروض اللازمة للمشاريع الصغيرة
- هيئات التمويل الحكومية: التي تمنح قروض للمشاريع الصغيرة ولديها فروع منتشرة في مختلف أنحاء البلاد
- نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة: التي تمتلك 52 فرعاً من خلال هذا النظام أصبحت عملية حصول المشاريع الصغيرة على التمويل عملية سهلة وميسرة.
- هيئة التمويل الشعبية (الأهلية): إنشات هذه الهيئة عام (1949) تابعة للدولة، مهمتها توفير القروض للمشاريع الصغيرة التي لا تمتلك القدرة على الاقتراض من البنوك. وتضم هذه الهيئة (151) فرعا يمنح القروض للمشاريع الصغيرة.

ب- **برنامج الإعفاء من الضرائب:** عملت الحكومة اليابانية على إتخاذ جملة من الإجراءات والخطوات المتعلقة بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المشاريع الصغيرة. وهي كما يأتي.

- إعفاء المشاريع الصغيرة من ضريبة العمل وضريبة العقارات.
- تخفيضات على ضريبة الدخل بالنسبة للمشاريع الصغيرة وعلى الأرباح غير الموزعة.
- وضع نظام ضريبي يساعد على تشجيع الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وإدخالها للمشاريع الصغيرة، ويشجع على إقامة المشاريع الصغيرة في المناطق النائية والريفية.

ت- **برنامج الإرشاد والدعم الفني:** قدمت الحكومة اليابانية البرنامج الخاص بالخدمات الاستشارية والإرشادات للمشاريع الصغيرة، تحت إشراف هيئة تنمية المشاريع الصغيرة اليابانية وهي كما يأتي.

- الرد على جميع استفسارات أصحاب المشاريع الصغيرة.
- لتقييم الوضع القائم للمشاريع الصغيرة والتغلب على المشاكل والعقبات التي تواجهها.
- دراسة المواقع المناسبة لإنشاء المشاريع الصغيرة وتقديم الإرشادات اللازمة لها.

ث- **برنامج دعم التدريب:** عملت الحكومة اليابانية على إعداد برامج تدريبية خاصة بالمشاريع الصغيرة، يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة يسمى (معهد إدارة الأعمال والتكنولوجيا) وأهم البرامج المقدمة هي كما يأتي. (النسور، 2006، ص 16)

- برنامج تدريبي خاص بالمديرين، نظرًا لانخفاض مستوى الوعي الإداري لدى المسؤولين عن المشاريع الصغيرة.
- برنامج التدريب الفني: إذ يقوم المعهد بتقديم برامج فنية لرفع مستوى مهارة العاملين في المشاريع الصغيرة.

ج- **برنامج دعم التسويق:** يوجد في اليابان هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها، من خلال إقامة المعارض الدولية لمنتجات هذه المشاريع ومساعدتها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة، وإجراء المفاوضات نيابة عنها في اتفاقيات تصدير واستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، الجدير بالذكر تقوم الحكومة اليابانية بشكل دوري بنشر خططها الخاصة بمشترياتها من المشاريع الصغيرة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه المشاريع للحصول على عقود حكومية.

ح- **برنامج المناولة (التعاقد من الباطن):** بدأت أهمية التعاقد من الباطن في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى، ذلك من خلال اتخاذ الحكومة اليابانية إجراءات لمنع الاستيراد فبدأت المشاريع الصغيرة في عملية تصنيع المواد الممنوعة من الاستيراد، إذ تقوم بتجميع أجزاء السفن والسيارات والآلات الإلكترونية... الخ، بعد ذلك توسعت التعاقدات من الباطن في مجال المشاريع الصغيرة إلى أن وصلت نسبته (60%) من إجمالي أعمال الصناعات .ووصلت في سنة 1987 إلى (75%) من المشاريع الصغيرة هي مشاريع متعاقدة من الباطن، وأن الكثير من المشاريع الكبيرة لديها أجزاء مصنعة لدى المشاريع الصغيرة وتظهر، مزايا التعاقد من الباطن في اليابان من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي للمشاريع الصغيرة الذي يؤدي إلى خفض النفقات نتيجة للاستخدام الموسع لمعدات التحكم الرقمي، الحاسبات الآلية. فضلا عن تغطية النقص في الطاقات الإنتاجية للمشاريع الكبيرة، بفضل برنامج التعاقد من الباطن الذي عملت الحكومة على تشجيعه، مما أدى إلى مساهمة المشاريع الصغيرة بحوالي (30%) من الإنتاج الصناعي من خلال التخصص في إنتاج الأجزاء والمكونات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ثانيا: التجربة الإيطالية لدعم وتطوير العناقيد الصناعية: تفرض المشاريع الصغيرة سيطرتها على الإنتاج في الاقتصاد الإيطالي وتبلغ نسبة الشركات الإيطالية التي تمتلك عشر عمال أو أقل بما يقارب (45%) وهذه النسبة تفوق المعدل الأوربي بمرتين، نلاحظ أن هذه النسبة في فرنسا وألمانيا لا تتعدى في احسن الأحوال(20%) وفي بريطانيا (30%)، وتسهم المشاريع الصغيرة الإيطالية التي تشغل اقل من (20) عاملاً في زيادة القيمة المضافة بنسبة(50%) في الصناعة والخدمات غير المالية، بينما تصل نسبة مساهمة مثل هذه المشاريع في إضافة للقيمة المضافة في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بنسبة (33%)، وبذلك تلعب المشاريع الصغيرة دوراً بارزاً في التنمية الإيطالية وخلق فرص العمل والحد ومن البطالة وتسريع النمو الاقتصادي. (حفصي، 2018، ص 68)، برزت المشاريع الصغيرة في إيطاليا في بداية الستينيات من القرن الماضي وتعد التجربة الإيطالية من اهم التجارب العالمية التي اتخذت من المشاريع الصغيرة منطلقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية، فالاقتصاد الإيطالي يعد من اقوى الاقتصادات العالمية من خلال اعتماده على المشاريع الصغيرة، التي استطاعت أن تصبح شركات كبيرة، تتميز بالتصدير عالمياً للكثير من السلع

ذات الأهمية والجودة العالية، ومن اهم السمات المميزة للتجربة الإيطالية في مجال العناقيد الصناعية، أذ يوجد داخل إيطاليا حوال(100)منطقة صناعية وتشمل أنشطة الملابس والنسيج والأحذية، الصناعات الخشبية، المجوهرات، الصناعات الزجاجية وغيرها.(أوبك، 2018، ص 29).

1ـ **أهمية المشاريع الصغيرة في إيطاليا.** شكلت المشاريع الصغيرة (97.7%) من مجموع المشاريع العاملة في إيطاليا، وتسهم بحوالي (49.5%) في الناتج المحلي الإجمالي، وشكلت نسبة الصادرات ما يقارب (47%) من إجمالي الصادرات، كما تسهم بتشغيل ما يقارب (73.6%) من مجموع السكان، وتنشط معظم المشاريع الصغيرة في قطاع الصناعات التحويلية. (محمد، بدون سنه، ص). وبحسب بيانات الصادرة في كانون الثاني 2018 احتل نشاط البيع بالتجزئة أو الجملة و المتاجر عبر الإنترنت المرتبة الأولى وبنسبة (19%) من مجموع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يليه المشروعات الأخرى غير المصنفة بنسبة (12%) تليها كل من مطعم / مقهى أو خدمات غذائية أخرى و وسائل الإعلام أو الاتصالات أو المعلومات (مثل مشاريع الاتصالات وبرمجة الكمبيوتر) وبنسبة بلغت (11%) لكل منها ثم جاءت الخدمات المهنية (مثل الخدمات المالية والاستشارات ووكلاء السفر وخدمات الأعمال) وبنسبة بلغت (10%) تليها الفنون أو الترفيه أو الاستجمام (على سبيل المثال، متحف أو فنون إبداعية أو نادي رياضي) وبنسبة بلغت (10%) أما المشاريع التي تعمل في قطاع الصناعة التحويلية فبلغت نسبتها (4%).

شكل (2) الأنشطة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا لعام 2018

Source: https://www.statista.com/statistics/701564/monthly-sme-industry-sectors-italy

2ـ **الهيئات المشرفة على تطوير المشاريع الصغيرة في إيطاليا.** هناك العديد من الهيئات والمنظمات التي تتولى مهمة دعم وترقية المشاريع الصغيرة في إيطاليا ومنها ما يأتي. (ساحل وأخرون، 2017، ص 619-618)

أ- **وزارة الصناعة:** تعد الجهة المسؤولة عن المشاريع الصغيرة، وتنحصر مهام وزارة الصناعة في المجالات الأتية.
- وضع المقاييس الحكومية بهدف تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة.
- العمل على التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المحلية في كل من (الصناعة والتجارة والأعمال الحرفية).
- العمل على توفير المساعدات اللازمة للمشاريع الصغيرة من اجل شراء المعدات لعملية الإنتاج.
ب- **وزارة التجارة الخارجية:** تسعى إلى وضع سياسات تجارية تقدم الدعم والمساعدات المتعلقة بالتصدير والتجارة الخارجية وتهدف الحكومة الإيطالية من خلالها زيادة تنافسية المشاريع الصغيرة، تشمل هذه السياسات ما يأتي.

- نشر المعلومات للمجموعات الصناعية المصدرة من خلال توفير الدعم المالي.
- ضمان الشركات التصديرية من طرف الحكومة فضلا عن وضع الخطط لتأمين التمويل
- منح القروض للمشاريع الصغيرة التي تتميز بالتصدير.

ت- **مراكز المعلومات الأوربية:** الهدف من هذه المراكز هو تقديم الدعم والمساعدات من اجل تنمية وترقية المشاريع الصغيرة، فضلا عن تقديم المعلومات المناسبة لتمويل للمشاريع الصغيرة.

3- **برامج تمويل المشاريع الصغيرة في إيطاليا،** يستحدث برامج تمويل المشاريع الصغيرة وتمويلها ويتم ذلك تحت مراقبة مؤسسات عامة وشبه عامة ومؤسسات مهنية وخاصة، أذ أتاحت إزالة الضوابط والتطورات في الجهاز المصرفي توفر مصادر جديدة للمشاريع الصغيرة الإيطالية وتكون على نوعين مباشرة وغير مباشرة.

أ- **الوسائل المباشرة لتمويل المشاريع الصغيرة: وتشمل ما يأتي.** (محمد، بدون سنه، ص 5-4)

- بيع الديون: يمثل شكل من أشكال التمويل قصير الأجل، يقصد به بيع شركة ما الحسابات المستحقة بخصم (كمشتري أو مصرف أو شركة مالية)، ويتميز هذا النوع بمزايا عدة ومنها: أن المقترض لا يتحمل أي زيادة في الدين، على اعتبار إن هذه العملية تصنف كبيع للحسابات المستحقة، فضلا عن الحصول على السيولة خلال مدة زمنية قصيرة.
- تمويل شراء أو استئجار المعدات والأجهزة: يمثل شكل من أشكال التمويل طويل الأجل، ومثلت تسهيلات الإيجار ما يعادل (11%) من إجمالي ما مقدم من تسهيلات للمشاريع الصغيرة.
- القروض الميسرة: هو شكل من أشكال التمويل قصير الأجل وتقدم هذه التسهيلات للمشاريع الصغيرة بموجب قوانين تسنها مختلف الوزارات ومنها، وزارة الصناعة، وزارة التجارة الخارجية، وزارة العلوم والبحث التكنولوجي، وزارة الخارجية، البنوك المختصة لذلك.
- رأس المال المخاطر: يسعى هذا النوع إلى توفير جميع الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة الإيطالية، خلال مراحل تطورها وتعد الأنسب للمشاريع الصغيرة المعتمدة على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، وحسب الاتحاد الأوربي للمستثمرين والمؤسسين في رأس مال المخاطر أن عدد المشاريع الصغيرة الممولة بهذه الطريقة تقدر نسبتها (97%) من إجمالي المشاريع الصغيرة.

ب- الوسائل غير المباشرة لتمويل المشاريع الصغيرة:

- الضمانات: لها دور بارز في تخفيض أو إزالة الحاجة إلى الرهن الذي تطلبه المؤسسات المالية من المشاريع الصغيرة.
- الحوافز الضريبية: تشمل الإعفاءات الضريبية المؤقتة وتخفيض الضمان الاجتماعي والخصم الضريبي فضلا عن دعم الأجور، تستخدم هذه الأنواع على نطاق واسع في إيطاليا من أجل تسهيل العمالة والنمو والتنمية الاقتصادية.

فضلا عن ذلك يطبق في إيطاليا حالياً نظام ضمان القروض للمشاريع الصغيرة المعتمد من قبل الاتحاد الأوربي من عام (1993) الذي يهدف إلى توفير القروض المالية للمشاريع الصغيرة وتسهيل عملية الحصول عليها، تراوحت نسبة الضمان ما بين (85%-55%) من إجمالي القروض لمدة قد تصل إلى سبع سنوات مع فترة سماح تصل إلى تسعة أشهر، يكون هذا البرنامج تحت أشراف هيئة خاصة هدفها التنسيق مع المصارف والمؤسسات المالية المانحة.

انتهجت الحكومة الإيطالية سياسات صناعية منذ مطلع التسعينيات لدعم المشاريع الصغيرة من خلال سلسلة من الحوافز والتسهيلات اللازمة من اجل ترقيتها وزيادة تواجدها في الأسواق العالمية وتحسين جودة منتجاتها ومن خلال ما يأتي.

1- تقديم الدعم لمشاريع البحث العلمي وتطوير وسائل الإنتاج وتحسين جودة المشاريع الصغيرة.

2- تطوير وتثبيت وضع المشاريع الصغيرة في الأسواق الخارجية، فضلا عن مساعدتها على دخول أسواق جديدة من خلال إصدار جملة من القوانين، كقانون 1989/83 الذي يدعم المشاريع الصغيرة التي تتميز بالتصدير.

3- تطوير الجودة وزيادة حجم الخدمات المقدمة للمشاريع الصغيرة من خلال إنشاء برامج تتعلق بالتدريب.

4- " تحرير سوق العمل وتقليل التوظيف في السوق السوداء"

5- إصدار قانون 857/49 الذي يوفر تمويل خاص للمشاريع الصغيرة بهدف المحافظة على مستويات العمالة خلال التعرض للازمات.

4- تطور العناقيد الصناعية في إيطاليا: يعود ظهور العناقيد الصناعية في إيطاليا إلى فترة السبعينيات والثمانينيات وكان ذلك في منطقة تسمى (إيطاليا الثالثة)، ففي الوقت الذي عانى فيه القسم الشمالي الغربي في إيطاليا (إيطاليا الأولى) من أزمات اقتصادية متكررة وهو الذي يعد القسم الغني تاريخيا، والقسم الجنوبي الفقير(إيطاليا الثانية) الذي شهد نموا ضعيفاً، استطاع القسم الشمالي الشرقي والأوسط (إيطاليا الثالثة) وبفضل ازدهار المشاريع الصغيرة في عدد من القطاعات الصغيرة، من تحقيق نمو سريع في الاقتصاد الإيطالي أذ تجمعت المشاريع التي تعمل في المجال نفسه في مواقع محددة، ونتيجة لهذا التجمع استطاعت من اقتحام الأسواق العالمية ثم تسيدها في سلع تعد تقليدية كالأحذية، الأثاث، السيراميك، الملابس المحبوكة، والأغذية وغيرها، ولاحقاً ومع عمليات تطوير القدرة الابتكارية ورفع الكفاءة وتخصص العمالة الماهرة أصبحت إيطاليا هي الرائدة في صناعة الآلات المستخدمة في تصنيع هذه السلع. (جباري، 2012، ص 44)، كان ظهور العناقيد الصناعية في إيطاليا نتيجة للأزمة الزراعية والمعوقات والصعوبات التي تواجه المشاريع

الكبيرة نتيجة للإنتاج الفردي، مما دفع مسيروها آنذاك بإعادة التفكير في استراتيجياتهم الإنتاجية والاتجاه نحو اللامركزية في الإنتاج، باستبدال النموذج الهرمي بنموذج لامركزي وبهذا تم منح جزء من إنتاج هذه المشاريع للعمال، من أجل تشجيعهم على الاستقلال والقيام بإنشاء المشاريع الصغيرة الخاص بهم. (قوفي، 2017، ص 133).

ليس هناك رقم محدد ودقيق ومتفق علية لعدد العناقيد الصناعية في إيطاليا وأن اشمل إحصائية هي التي نشرها المعهد الوطني في إيطاليا، وتنص هذه الإحصائية على وجود(156) تجمعاً صناعيا حتى عام (1995) تتمركز بشكل رئيسي في شمال شرق إيطاليا ووسطها وتتميز بإنتاج وتصدير العديد من السلع ذات الجودة العالية، أهمها صناعات الملابس، وتعد النسبة الأكبر من هذه التجمعات مركزاً للمشاريع الصغيرة، من اهم واشهر التجمعات الصناعية في إيطاليا هو ما يعرف (بوادي التغليف) الذي يتمركز في (مقاطعة بولوجنا) شمال إيطاليا، الذي يختص بتصنيع ماكنات التغليف، ويعد من انجح التجمعات الصناعية في إيطاليا ويسهم بتصدير نسبة (58%) من منتجاته إلى الأسواق العالمية، وهذا ما جعل إيطاليا تحتل المركز الثاني عالمياً في تصدير ماكنات التغليف، وأن من اهم العوامل التي ساعدت العناقيد الصناعية أو ما يعرف (بوادي التغليف) هو (الدور الحكومي، التميز الصناعي، الطلب المحلي، توفر الخبرات الفنية المحلية، توفر الشركات الرائدة، دور المعهد الصناعي). (مسغوني وأخرون، 2019، 119)

5**ـ سياسات دعم العناقيد الصناعية:** هناك مجموعة من السياسات الصناعية التي تهدف إلى دعم العناقيد الصناعية في إيطاليا من خلال ثلاث مستويات هي (السياسات التنظيمية، التسويق والتدريب، الدعم الفني والتكنولوجي)، فتحقيق النجاح في إنشاء العناقيد الإيطالية يتطلب عملا دؤوبا ومستمر وشاملا، ولا يمكن تحقيق الأهداف المرغوبة في العناقيد الصناعية من خلال جهود متجزئة أو منفردة، تتضمن هذه الجهود الجانب التنظيمي يشمل منح التمويل والدعم، وجانب تسويقي يشمل تنظيم وإنشاء المعارض والدعاية للمنتجات والتدريب ودعم الابتكار، تسهم التجمعات الصناعية في إيطاليا بتوفير وخلق فرص العمل لما يقارب (2) مليون عاملاً، وهذا يساعد على الحد من ظاهرة البطالة والفقر كذلك يعمل على تسريع وتطوير النمو الاقتصادي المحلي، لذلك تمثل العناقيد الصناعية (42.5%) من مجموع العمالة الصناعية في إيطاليا. ويمكن توضيح هذه السياسات من خلال الجدول الاتي.

جدول (3) السياسات المساندة للعناقيد الصناعية في إيطاليا لعام 2012

السياسة المساندة	الإجراءات
السياسة التنظيمية	1 ـ يتركز الدعم المقدم من قبل الحكومة على تقديم الخدمات الذي يتلاءم مع كل نوع من الصناعات من خلال مراكز الخدمات في التجمعات الصناعية ومن اهم هذه الخدمات هي 2 ـ ضمانات الائتمان، تأمين الصادرات، العمل على منح شهادات الجودة، اعتماد العلامة التجارية.
التسويق	1. تقديم الخدمات التي تتعلق بتنظيم وإنشاء المعارض الدولية. 2. تسهيل الحصول على المعلومات التي تتعلق بالأسواق الجديدة بهدف تشجيع الإنتاج والتصدير. 3. الدعاية والإعلان للمنتجات الجديدة.
التدريب والدعم الفني والتكنولوجي	1. تقوم مراكز الخدمات بتقديم مجموعة من الخدمات في مجال التدريب ودعم الابتكار والتحديث.

المصدر: زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 7، جامعة وهران، 2007، ص 191

وينبع دور التجمعات العنقودية في إيطاليا أساسا من احتوائها لنسيج مؤسساتي هام مكون من مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة في الغالب، كون إيطاليا تمتلك (156) تجمعا صناعياً، تتنوع هذه الأخيرة عبر فروع النسيج والملابس، السيراميك، السلع المحلية، صناعة الأحذية وبذلك تستحوذ على الحصة الأكبر من حيث الأنشطة الاقتصادية، كذلك تسهم بتشغيل أكثر من (1,6)مليون عاملاً وتهدف من وراء ذلك التخلص من البطالة وتسريع النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن ذلك تحتل التجمعات العنقودية في إيطاليا الأهمية البالغة في الدخل القومي من خلال الإيرادات المكتسبة من الصادرات، إذ يبلغ رقم أعمال (90) ألف مؤسسة متخصصة في إنتاج منتجات نموذجية خاصة بإيطاليا (80) مليار دولاراً (45 %) منها ناتجة عن التصدير، وتسيطر على الأسواق الدولية بسلسلة منتجات متنوعة، وقد اكتسبت على أثر هذه المنتجات شهرة عالمية لدى الدول المصنعة التي يهتم مستهلكوها في التصميم وهوية تراث معين. والجدول التالي يبين توزيع عدد المشاريع وعدد العمال في العناقيد الصناعية في إيطاليا.

جدول (4) توزيع عدد المشاريع وعدد العمال في العناقيد الصناعية في إيطاليا لعام 2017

قطاعات النشاط	عدد التجمعات العنقودية	الأهمية النسبية %	عدد المشاريع الصغيرة بالتجمعات العنقودية	الأهمية النسبية %	عدد العمال في التجمعات العنقودية	الأهمية النسبية %
النسيج والملابس	45	28.8	63.954	30.1	537.435	27.9
السيراميك	38	24.4	56.816	26.7	587.320	30.5
منتجات محلية	32	20.5	42.287	19.9	382.332	19.8
الجلود والأحذية	20	12.8	23.414	11	186.680	9.7
المواد الغذائية	07	4.5	3.781	1.8	33.304	1.7
الحلي والآلات الموسيقية	06	3.8	13.010	6.1	116.950	6.1
منتجات الورق والطباعة	04	2.6	4.342	2	35.996	1.9
منتجات البلاستيك	04	2.6	3.779	2.2	48.585	2.5
المجموع	156	100	212.410	100	1.928.602	100

المصدر: سعد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة لبعض تجارب البلدان النامية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017، 13

ثالثا: التجربة الأمريكية لدعم وتطوير حاضنات الأعمال: تعد التجربة الإمريكية في حاضنات الأعمال، واحدة من أقدم التجارب العالمية، فبعد خروجها من الحرب العالمية الثانية وجدت من الضروري إنشاء وتطوير الحاضنات، في ظل انتشار الكساد وانهيار قسم من الصناعات التقليدية مثل الفحم والصلب، أسهمت تلك الظروف في تشجيع التوجه نحو تبني استراتيجية جديدة من اجل تنمية المشاريع الصغيرة وخلق فرص العمل، تأسست أول حاضنة في الولايات المتحدة عام (1959) في مركز الأعمال (باتافيا)، مع ذلك كانت البداية الحقيقية لانتشار حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (1984) ومن ثم أبدت هيئة المنشآت الصغيرة اهتمامها الملحوظ ببرامج الاحتضان، وكان عدد الحاضنات الأمريكية لا يتجاوز (20) حاضنة، ثم اخذ بالتزايد بشكل مستمر. (shoker, 2019, p195)، فبعد أن كانت اقل من (100) حاضنة عام

(1980) وصلت إلى اكثر من (1250) بحلول عام (2013)، وتمثل برامج الحاضنات مبادرات مقدمة من قبل وكالات التنمية الاقتصادية وتستهدف هذه البرامج ما يلي. (Ergeny, 2017, p8)

- خلق وظائف محلية وتوفير فرص العمل بنسبة (84%)
- تعزيز وتطوير مناخ ريادة الأعمال بنسبة (77%)
- العمل على بناء وتطوير وتسريع نمو الصناعات المحلية بنسبة (48%)
- تشجيع الأقليات والعمل على حفز النساء للمشاركة في المشاريع الصغيرة بنسبة (30%)
- تسويق التكنولوجيا بنسبة (54%)

تشير تقارير الجمعية القومية لحاضنات الأعمال الأمريكية(NBIA)، أن معدل زيادة أعداد حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة كان مرتفعاً بشكل ملحوظ وذلك حتى أواخر عام (1993)، فنلاحظ أن عدد الحاضنات في الولايات المتحدة بلغ اكثر من (500) حاضنة وأن معدل زيادة حاضنات الأعمال وصل أنشاء حاضنة واحدة في مدة اقل من أسبوع خلال هذه الفترة ونتيجة لذلك النمو المتسارع في أعداد الحاضنات. وتشير إحصائيات جمعية تكساس لحاضنات الأعمال وهي احدى الشبكات الأمريكية أن معدل نجاح المشاريع الصغيرة الجديدة المقيمة بالحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة تزيد عن (80%)، وقد يزيد نمو المشاريع المرتبطة بالحاضنات من (7 إلى 22) ضعف معدلات نمو المشاريع المقامة خارج حاضنات الأعمال، فضلا عن ذلك تم إقامة (19) ألف مشروع جديد ومازال يعمل بنجاح وخلال ذلك تم خلق فرص عمل بما يقارب (245) ألف وظيفة بشكل دائمي.

تتميز حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية بالعديد من الأنواع حسب إحصائيات الجمعية القومية لحاضنات الأعمال (NBIA) وهي كما يأتي في شكل (3). (عبد الرزاق، 2014، ص 197-198)

- (24%) حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات والمعاهد وتعمل على تحقيق الأهداف بالاشتراك مع الحاضنات العامة والخاصة
- (16%) حاضنات مشتركة، يتم تمويلها بالاشتراك بين المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة
- (30%) تهتم في التصنيع الخفيف
- (30%) مشاريع الخدمات

فضلا عن ذلك نلاحظ أن مواقع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية تتوزع على مختلف المناطق في الولايات الأمريكية، مع وجود تمركز واضح لحاضنات الأعمال التكنولوجية في الولايات الكبرى أمثال (نيويورك، شيكاغو)، نلاحظ توزيع حاضنات الأعمال بما يأتي من خلال شكل(4)، تقع (45%) من حاضنات الأعمال الأمريكية في المدن الكبرى، تقع (19%) من حاضنات الأعمال في المناطق الحضرية، تستحوذ المناطق الريفية على نسبة (36%) من حاضنات الأعمال.

شكل (3) أنواع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية %

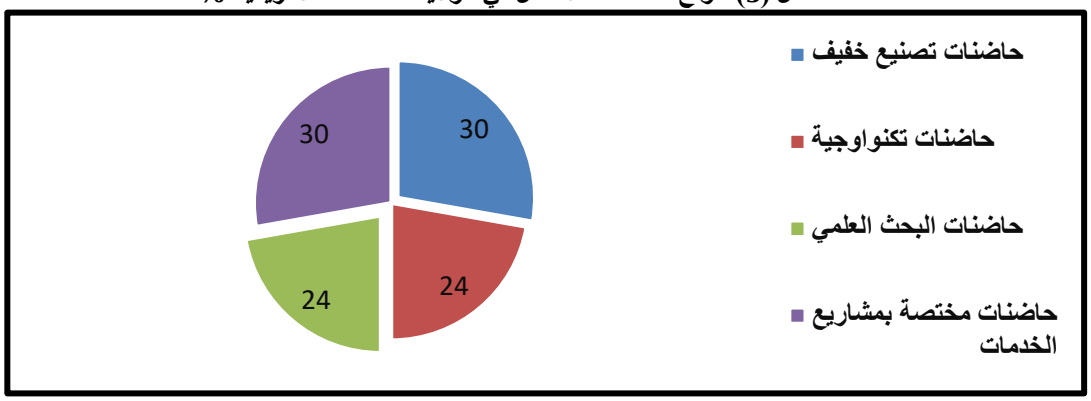

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على الإحصائيات الحديثة الصادرة عن الجمعية القومية لحاضنات الأعمال (NBIA)

شكل (4) موقع حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية %

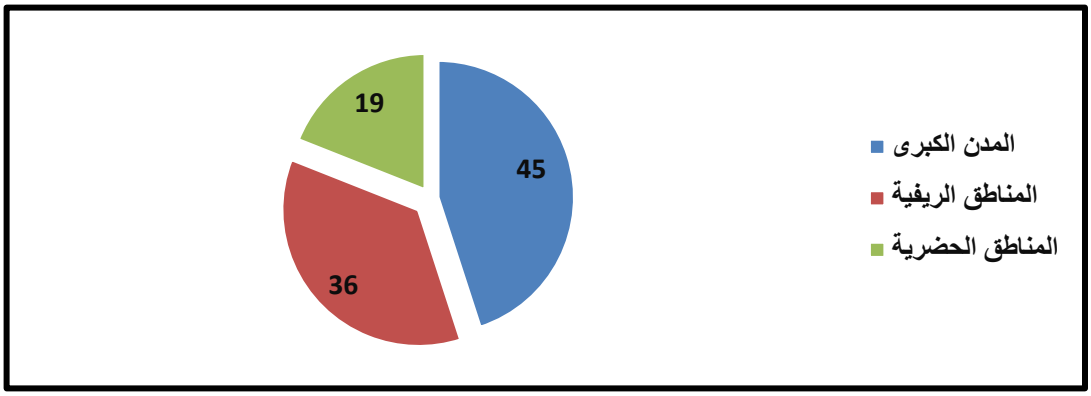

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد الإحصائيات الحديثة الصادرة عن الجمعية القومية لحاضنات الأعمال (NBIA)

تتراوح مساحة الحاضنة ما بين ألف متر مربع إلى (12) ألف متر مربع، وتبلغ مساحة الحاضنة القابلة للتأجير لأصحاب المشاريع حوالي (5 الأف متر مربع)، بينما يبلغ متوسط عدد المشاريع في الحاضنة الواحدة حوالي(20مشروع)، إضافة إلى أن (5%) من حاضنات الأعمال الأمريكية يتم تمويلها من خلال الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، جمعيات فنية، الغرف التجارية، كذلك تعتمد في تمويلها على بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية. (الشميمري وأخرون، 2014، ص 36)

1- **السياسات الصناعية الأمريكية لدعم المشاريع الصغيرة:** انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع الخمسينيات سياسات صناعية تهدف إلى ترقية وتطوير ودعم المشاريع الصغيرة لتلعب دورًا كبيرا في التنمية الاقتصادية، فضلا عن تشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في العديد من الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ومن أهم هذه السياسات إنشاء جهاز حكومي مركزي عام (1953)

عرف باسم (هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة) وهي هيئة مستقلة تسعى إلى مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة الأمريكيين من أجل إقامة مشاريع صغيرة ناجحة، يتمثل دورها فيما يأتي. (رحيم، بدون سنة، ص 6)

أ- توفير القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير التمويل الذاتي، ذلك بشروط ميسرة.
ب- مساعدة المشاريع الصغيرة من خلال بيع منتجاتها للحكومة.
ت- توفير القروض وبشروط ميسرة للمشاريع القابلة للتأثير بالكوارث.
ث- العمل على مساعدة المشاريع من الوصول إلى الأسواق العالمية.
ج- تحسين وتطوير المهارات الإدارية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
ح- منح الرخص وتنظيم شركات الاستثمار الخاصة، التي تستهدف منح القروض للمشاريع الصغيرة.
خ- دعم ومساعدة المرأة والأقليات لزيادة مشاركتهم في ملكية المشاريع الصغيرة.
د- منح المشاريع الصغيرة إعفاءات ضريبية تصل إلى (2%).
ذ- قيام الهيئة بوضع برامج خاصة للتدريب وتقديم الاستشارات اللازمة لإقامة وترقية المشاريع الصغيرة في أمريكا
ر- وضع نظام تمويلي لمساعدة المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل.
ز- إنشاء مراكز تطوير المشاريع الصغيرة .المعاهد والجامعات أذ تعمل على تقديم استشارات وحلقات نقاش وبرامج تدريب.
س- إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في التجارة الإلكترونية، أذ يتبع هذا القسم (105) مركز تنتشر في جميع الولايات الأمريكية.

2. **هيئات التمويل للمشاريع الصغيرة في أمريكا هي كما يأتي.** [**رقراق**، 2010، **ص** 58]

أ- توجد في أمريكا ثلاث مكاتب ائتمان رئيسة، فضلا عن العديد من المكاتب الفرعية الصغيرة، ويعتمد كل مكتب من هذه المكاتب على نظام لتقييم الائتمان والمكاتب الثلاثة الكبيرة هي (أكيو فاكس، اكس بريان، ترانس يونيون) لا يقتصر أعمال هذه المكاتب على الائتمان فقط بل تقدم جملة من الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة في أمريكا.

ب- تتميز الولايات المتحدة الأمريكية بوجود نظام راسخ لضمان التمويل يمتد لكثر من مائة عام من خلال مجموعة من المؤسسات المالية التي توفر المعلومات، استطاعت الولايات المتحدة من تطوير نظام ضمان مخاطر الائتمان لتقديم خدمات مختلفة منها برامج البيع الأجل وإقراض المشاريع الصغيرة، فضلا عن تقديم الدعم والمشورة للمشاريع الصغيرة لزيادة فرص النجاح لهذه المشاريع. فضلا عن ذلك يتعامل مع هيئة مشروعات الأعمال الصغيرة التي أسست عام (1953) بما يقارب (3000) عميلاً بميزانية تقارب (500) مليون دولاراً سنوياً، وتملك (69) فرعاً في جميع إنحاء الأراضي الأمريكية، استفاد من هذه المؤسسة ما يقارب (20) مليون مشروع خلال (50) عاماً من خلال الدعم اللازم المقدم للمشاريع، وساهمت في انتقال عدد من المشاريع الصغيرة إلى شركات كبرى ومثال على ذلك (شركة أبل وإنتل وفيدرال إكسبريس وكومباك)، وتمكنت الوكالة من رفع معدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة إلى ما يقارب (3.8%).

بلغ عدد المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة حوالي (22) مليون مشروعاً وتشكل ما نسبته (99.7%) من مجموع مشاريع الولايات المتحدة، وعملت على توفير فرص عمل تتراوح نسبتها بين (60-80%) من صافي فرص العمل الجديدة، ويشكل مجموع ما تصدره هذه المشاريع من السلع والبضائع حوالي (33%) من السلع المصدرة لذلك تتمتع المشاريع الصغيرة بأهمية بالغة في الولايات المتحدة الأمريكية لما تقدمة من فرص عمل ووظائف تساعد للقضاء على البطالة والحد من الفقر. (كاظم، 2014، ص 68-67) وتسهم المشاريع الصغيرة بما يقارب (64%) من صافي فرص العمل الجديدة التي تم إنشاؤها بين عامي (1993- 2011)، أو (11.8 مليون من 18.5مليون) صافي الوظائف الجديدة منذ الركود الأخيرة من منتصف 2009 إلى عام 2011، وتسهم في قيادة اكبر فرص توظيف إذ شكلت حوالي (67%) من صافي فرص العمل الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية. تتميز المشاريع الصغيرة بكونها أكثر مرونة في الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق من المشاريع الكبيرة كما تمتلك القدرة على طرح منتجات وخدمات جديدة وتلقى قبول واسع في السوق مقارنة بالمشاريع الكبيرة، وتشير التقارير أن تطور الاقتصاد في الولايات المتحدة يعود بشكل كبير إلى جهود المشاريع الصغيرة وأهميتها في التنمية، نلاحظ أن معظم المشاريع الكبرى الموجودة في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة هي في الأساس كانت عبارة عن مشاريع صغيرة الحجم.

جدول (5) مقارنة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (2002-2007)

المؤشر	المشاريع الكبيرة %	المشاريع الصغيرة %
الصادرات كنسبة من مجموع عائدات المشاريع	15	22
تغيير نمو عائدات الصادرات (2002-2007)	88	90
التغيير في نمو إجمالي الإيرادات (2002-2007)	25	64
نمو المبيعات والإيرادات من المشاريع في الداخل والخارج (2004-2007)	23	27
نمو المشاريع الأمريكية في الداخل والخارج (2004-2007)	14	20

Source: small and medium sized enterprises. Characteristics and performance: United States international trade commission investigation no.332-510 ustic publication 4189.november 2010.p13

المحور الثالث: واقع المشاريع الصغيرة في العراق:

أولا: واقع المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003:

1- **عدد المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003:-** وصل عدد المشاريع الصغيرة في العراق في عام (2001) إلى (69090) مشروعاً وهذا يدل على مدى الأهمية التي كانت تتمتع بها المشاريع الصغيرة، وقد وظفت هذه المشاريع ما يقارب (142724) عاملاً، مما يدل على أهمية مساهمتها في توفير فرص العمل والحد من البطالة، ألا أن هذه المشاريع شهد تراجعا وتدهورا في أوضاعها بعد عام (2003) نتيجة لتدهور الوضع الأمني والاقتصادي وهروب العديد من رؤوس الأموال إلى خارج البلد، فضلا عن ذلك إغلاق العديد من المصانع وتسريح عمالها، ورغم ذلك تحتل المشاريع الصغيرة في العراق أهمية بالغة من إجمالي المشاريع الصناعية، التي بلغت في عام (2004)

(96.8%) من إجمال عدد المشاريع في العراق، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (42.6-%) عن عام (2003) سبب هذا الانخفاض في النمو السنوي هو انخفاض عدد المشاريع في عام (2004) كما موضح في جدول (6)، في حين بلغت أدنى نسبة لأهمية المشاريع الصغيرة في عام (2008) وبلغت (94.7%) من إجمالي عدد المشاريع، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (12.4-%) في العام نفسه.

وعلى الرغم من هذه النسب المرتفعة لأهمية المشاريع الصغيرة لكن معدل النمو يكون نسبة سالبة، وذلك لانخفاض المشاريع الصغيرة خلال هذه المدة نتيجة لإهمال القطاع الصناعي الخاص وخصوصاً المشاريع الصغيرة، مما أدى إلى تدهور المنافسة لصالح السلع الأجنبية وأغلاق اغلب المصانع والمعامل الصغيرة أبوابها، وتفاقم ظاهرة البطالة في البلد وانتشار الفقر، بينما بلغت أعلى نسبة لأهمية المشاريع الصغيرة في العراق عام (2014) وبلغت (98.5%) من أجمالي عدد المشاريع، فضلا عن ارتفاع معدل النمو السنوي الذي بلغ (324.7%) نتيجة لارتفاع عدد المشاريع الصغيرة في هذا العام، واستمرت هذه الزيادة في عدد المشاريع وبلغت (97%) عام (2015) وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.08%)، يعزى سبب هذا الارتفاع في عدد المشاريع إلى ارتفاع إسعار النفط وانتعاش البلد اقتصادياً وارتفاع عائد النفط وكذلك اطلاق الأموال المعلقة التي كانت بحوزة الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة بكونها أعمال صغيرة وفردية وتتميز بقابليتها على التشغيل وخلق فرص العمل، بعد ذلك انخفض عدد المشاريع الصغيرة في العراق خلال العامين (2016-2017)، نتيجة للهجمات الإرهابية لعصابات داعش وما رافقه من تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلد وانشغال الحكومة بعمليات التحرير وإهمال القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة، رغم هذا الانخفاض في عدد المشاريع بقيت المشاريع الصغيرة تتميز بالأهمية وبلغت ما نسبته (97.2%,97.4%) من إجمالي عدد المشاريع وبمعدل نمو سنوي بلغ (15.51% , 7.28%)

جدول (6) الأهمية النسبية ومعدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة وعدد العاملين في المشاريع الصغيرة في العراق للمدة (2003-2018)

السنوات	العاملين في المشاريع الصغيرة			المشاريع الصغيرة		
	عدد العاملين في المشاريع الصغيرة	معد النمو السنوي %	الأهمية النسبية %	عدد المشاريع الصغيرة	معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية %
2003	50247		72.7	17929		96.9
2004	64338	28.04	69.8	17599	-1.84	96.8
2005	36379	-43.64	64.4	10088	-42.6	95
2006	46494	27.80	71.7	11620	15.19	96.1
2007	53679	15.45	74.6	13406	15.37	96.5
2008	38677	-27.95	65.4	11741	-12.4	94.7
2009	27780	-28.17	56.4	10289	-12.3	95
2010	36898	32.82	63.8	11131	8.18	95.2
2011	145385	294.02	84.8	47281	324.7	98.5
2012	146210	0.57	77.9	43669	-7.64	98
2013	92059	-37.04	72.2	27694	-36.5	97
2014	84272	-8.46	72.8	21809	-21.2	96.7
2015	67157	-20.31	67.5	22480	3.08	97
2016	81920	21.98	75.6	25966	15.51	97.2
2017	93644	14.31	78.8	27856	7.28	97.4
2018	83375	-1097	76.6	25747	-7.57	97

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية، لسنوات متعددة (2003- 2020)،

2- **مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل بعد عام 2003:**نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين عدد العاملين وعدد المشاريع بمعنى يزداد عدد العاملين مع زيادة عدد المشاريع، نوضح من خلال جدول (6) انخفاض نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل عام (2004) نتيجة لانخفاض عدد المشاريع، التي بلغت (69.8%) من إجمالي عدد العاملين وبمعدل نمو سنوي بلغ (28.04%) في حين بلغت أدنى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل عام (2009) والتي بلغت (56.4%) وبمعدل نمو سالب بلغ (28.17-%)، نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي والأمني وما رافق ذلك من انخفاض عدد المشاريع الصغيرة وانخفاض عدد العاملين في العراق، وفي المقابل بلغت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل عام (2011) وكانت نسبته (84.8%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (294.02%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع في نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل خلال هذه المدة إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي وما رافق ذلك من فتح العديد من المعامل والمصانع أبوابها، فضلا عن زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الدعم الحكومي للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة كونها المحور الأساس في قيادة عملية التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتسريع النمو.

ثانيا: مؤشرات تطور المشاريع الصغيرة في العراق:

1-**مؤشر قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة:** تمثل قيمة الإنتاج ما تحصل عليه المنشآت الصناعية من إيراد نقدي مباشر من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية، ونحصل على قيمة الإنتاج من خلال (ضرب الكميات المنتجة في أسعارها أي بسعر كلفة الإنتاج عناصر الإنتاج وذلك لأجل استبعاد أثر الهوامش مثل هوامش النقل والإعانات مضافاً إليها الرسوم والضرائب).(محمد، 2009، ص 168) نلاحظ من خلال الجدول (7) ارتفاع قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة خلال عام (2004) وبلغت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج خلال مدة الدراسة أذ بلغت (47.5%) من مجموع الإنتاج في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي بلغ (97.22%)، نلاحظ الارتفاع التدريجي في قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة بالرغم من انخفاض عدد المشاريع الصغيرة خلال المدة من (2004-2011) ألا أن قيمة الإنتاج أخذت بالارتفاع نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار في البلد، وبلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج عام (2011) بما يقارب (46.9%) من أجمالي الإنتاج في الصناعة التحويلية، وبمعدل نمو سنوي مرتفع بلغ (150.35%)، ويعزى سبب هذا الارتفاع في قيمة الإنتاج خلال هذه المدة كما اشرنا سابقاً إلى تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في البلد وارتفاع عائدات النفط وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة، مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع في العراق في النتيجة أدى ذلك إلى زيادة قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة، وخلال المدة (2014-2018) انخفضت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج، أذ بلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج بما يقارب (20.5%) عام (2015) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (90.52-%) في حين استمرت هذه النسبة بالانخفاض وبلغت (18.6%) عام (2018) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (3.82-%)، ويعود سبب هذا الانخفاض في نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج إلى العديد من الأسباب:

1- الإهمال المتعمد من قبل صانعي القرار في الحكومة العراقية والتحيز لصالح المشاريع الكبرى والقطاع العام.

2- تعرض العراق إلى الهجمات الإرهابية وما نتج عنها من تدمير معظم المعامل والمصانع وخروجها من خط الإنتاج مما أدى إلى تدني نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج.

3- اتجاه الحكومة العراقية إلى معارك تحرير المحافظات المحتلة وتخصص اغلب أموال الموازنة للمجهود العسكري مما أدي تعرض القطاع الصناعي إلى الإهمال.

جدول (7) معدل النمو السنوي والأهمية النسبية للإنتاج والقيمة المضافة في المشاريع الصغيرة للمدة (2003-2018)

السنوات	الإنتاج في المشاريع الصغيرة			القيمة المضافة في المشاريع الصغيرة		
	الإنتاج	معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	الأهمية النسبية %
2003	413729.8	-	46. 5	193874.1	-	52.5
2004	815977.8	97.22	47. 5	815977.8	56.24	42.3
2005	658655.3	-19.28	36	658655.3	-8.75	33.9
2006	1103756.7	67.58	39. 5	1103756.7	76.07	35.9
2007	812441.1	-26.39	30. 6	812441.1	-29.06	25.7
2008	834224.2	2.68	28.9	385986.8	11.80	20.5
2009	815953.5	-2.19	17.9	426722.2	10.55	16.4
2010	1556336.0	90.74	30.2	986589.1	131.20	34.1
2011	3896267.4	150.35	46.9	1931345.9	95.76	43.2
2012	4567101.9	17.22	46.2	2500806.5	29.49	48.3
2013	3289710.3	-27.97	36.1	1388589.8	-44.47	33.2
2014	1924980.2	-41.48	23.3	992510.4	-28.52	31.9
2015	182396.8	-90.52	20.5	305214.3	-69.25	13.2
2016	2079915	14.03	24.5	1053395.3	45.13	32.2
2017	2016330	-3.06	22.1	1007835.1	-4.33	28.3
2018	1939289	-3.82	18.6	912009.6	-9.51	21.2

المصدر: من أعداد الباحثين ، النشرات الإحصائية السنوية، لسنوات متعددة (2003- 2020)،

2- **مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق:** يعكس تحليل نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي مدى تطور ونمو هذه المشاريع في البلد وقابليتها على امتلاك القدرة التنافسية التي تجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية. (نعيم، 2015، ص 68)،

شهدت مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي حالة عدم استقرار خلال المدة(2003-2009)، أذ نلاحظ من خلال الجدول (8) انخفاض مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي عام (2004) فبلغت حوالي (1.5 %)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (97.22%)، واستمر هذه الانخفاض بشكل تدريجي وسجلت عام (2008) ادنى نسبة مساهمة خلال مدة الدراسة، فبلغت (0.53%)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.68%) في العام نفسه، ويعزى سبب هذا التراجع إلى توقف العديد من المشاريع الصغيرة بعد عام (2003)، إذ شهد هذا العام تعطل العديد من المصانع والمعامل وتوقفها عن العمل نتيجة لتعرضها للتخريب، مما أدى إلى إضعاف مساهمة القطاع الصناعي الخاص بشكل عام والمشاريع الصغيرة بشكل خاص في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة المذكورة، وشهدت المدة (2010-2012) زيادة في عدد المشاريع الصغيرة وارتفاع نسبة مساهمتها في (GDP)، وبلغت عام 2010 حوالي (0.93 %)، وبمعدل نمو سنوي بلغ (90.74%) لتستمر بعد ذلك في الارتفاع وبلغت أعلى نسبة لمساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) خلال مدة الدراسة عام (2011) بما يقارب (1.8%) وبمعدل نمو سنوي مرتفع

بلغ (150.35%) ويعزى سبب هذه الارتفاع إلى ارتفاع عائدات النفط فضلا عن المبادرات المحلية للتنمية الصناعية خلال هذه المدة التي ساعدت على تمويل وانعاش المشاريع الصغيرة، وبعد ذلك تباينت نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) خلال المدة (2013 – 2018) بين الانخفاض والارتفاع، وبلغت بما يقارب (0.91%, 0.76%) خلال العامين (2017-2018) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (90.31-%,3.82-%)، يعزى سبب هذا التباين خلال المدة المذكورة إلى تدهور الوضع الاقتصادي والأمني كما أشرنا سابقاً مما ساهم ذلك بانخفاض مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

جدول (8) مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003 – 2018)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	قيمة الإنتاج في المشاريع الصغيرة (مليون دينار)	نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) %	معدل النمو السنوي لمساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) %
2003	29,585,788.60	413,729.80	1.4	-
2004	53,235,358.70	815,977.80	1.5	97.22
2005	73,533,598.60	658,655.30	0.89	-19.28
2006	95,587,954.80	1,103,756.70	1.2	67.58
2007	111,455,813.40	812,441.10	0.73	-26.39
2008	157,026,061.60	834,224.20	0.53	2.68
2009	130,642,187.00	815,953.50	0.62	-2.19
2010	167,093,204.40	1,556,336.00	0.93	90.74
2011	217,327,107.40	3,896,267.40	1.8	150.35
2012	254,225,490.70	4,567,101.90	1.8	17.22
2013	273,587,529.20	3,289,710.30	1.2	-27.97
2014	266,332,655.10	1,924,980.20	0.72	-41.48
2015	194,680,791.10	182,396.80	0.93	-90.52
2016	196,924,141.70	2,079,915.00	1.2	14.03
2017	221,665,709.50	2,016,330.00	0.91	-90.31
2018	254,870,791.60	1,939,289.00	0.76	-3.82

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء الصناعي، النشرات الإحصائية لسنوات متفرقة (2018 – 2003) _ لم يصدر إحصاء للمشاريع الصغيرة لسنة (2008) والقيمة الواردة خلال هذا العام تقديرية

الجدول أعلاه يوضح مدى ضآلة مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومدى تذبذب هذه النسبة ويعود سبب هذا التذبذب إلى عدة مشاكل ومن أبرزها ما يأتي. (عبد الشاوي وأخرون، 2011، ص 4)

1- تقادم معظم معدات الإنتاج واندثار الكثير وانتهاء عمرها الإنتاجي نتيجة لعدم توفر المواد الأولية.

2- العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على تطوير العملية الإنتاجية والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عشر سنة

3- أصبح العراق بعد عام 2003 سوقا رائجاً للكثير من السلع المستوردة وبكفاءة متدنية مما أثر على الإنتاج المحلي.

4- ضعف الطاقة الكهربائية التي تؤدي إلى تعطيل عملية الإنتاج وتسبب خسائر فادحة وانخفاض مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية.

5- بعد عام 2003 تعرض العديد من المعامل والمصانع إلى عمليات السلب والنهب وفقدان معداتها الإنتاجية.

وتعد نسب مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) في العراق منخفضة جداً ، أذا ما تم مقارنتها بمثيلاتها في الدول العربية، أذ بلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة في (GDP) في مصر (80%) وبلغت في الأمارات (49%)، كما بلغت في فلسطين (46%) وبلغت هذا النسبة في كل من السعودية ولبنان (27% - 22.3%) على التوالي وبلغت في كل من البحرين والأردن (40% - 35%) على التوالي ومن هذه المقارنة مع الدول العربية نصل إلى نتيجة مفادها أن المشاريع الصغيرة في العراق تعاني من الإهمال، لأسباب داخلية أو خارجية تمت الإشارة أليها عند تحليل الحالات السابقة. (صندوق النقد العربي وأخرون، 2019، ص 12)

المحور الرابع: حاضنات الأعمال كمدخل لتطوير المشروعات الصغيرة في العراق.

أولا: دور حاضنات الأعمال في العراق: لم تسهم حاضنات الأعمال بدور يذكر في الاقتصاد العراقي، بسبب هيمنة الدور المركزي للدولة والقطاع العام نتيجة انتهاج سياسة تعويض الاستيراد التي تلازمت مع استراتيجية الحكومة للهيمنة على الاقتصاد، ثم جرى التحول بعد عام 2003 نحو توسيع دور القطاع الخاص واقتصاد السوق الأمر الذي يستلزم الاستفادة من الأفكار التطويرية وآليات دعم المشروعات الصغيرة والاستفادة من التجارب الدولية، من اجل مواجهة الوضع المتردي لهذا القطاع الحيوي والفعال، وتعد حاضنات الأعمال احدى الحلول العملية المقترحة لتخطي المشاكل والصعوبات والعقبات المالية والفنية والبشرية والتكنولوجية وحتى التسويقية التي تؤثر سلباً في نشاط هذه المشاريع وتضعف من دورها التنموي في الاقتصاد العراقي. (المشهداني، **2012**، ص **180**)

ويمكن تلخيص دور حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الصغيرة بما يأتي. (رشيد، 2011، ص 248)

1. تقوم حاضنات الأعمال من خلال المساهمة في ميدان البحث على تشجيع التطوير التكنولوجي والابتكار، وذلك لأن التجديد في طرق الإنتاج يحتاج إلى استثمارات كبيرة في ميدان البحث والتطوير كما ينبغي إعطاء الامتيازات المرتبطة بحجم مختبرات البحث القادرة على تطوير البحث التكنولوجي وعلى اكتساب القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة، وأثبتت العديد من الدراسات أن حجم المشروع الصغير ليس المفسر الوحيد لعملية الابتكار، بل أن المحدد الرئيس للبحث والابتكار الناتج هو طبيعة النظام السائد في المشاريع الصغيرة، كذلك تقوم حاضنات الأعمال بتقديم الدعم المباشر لأصحاب الابتكارات العلمية من اجل تطويرها وتمكينها من امتلاك المعدات اللازمة لتشغيل المشاريع وتوفير فرص العمل.

2. تعتمد حاضنات الأعمال في تنمية القدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة على الأسلوب الحديث، كونها تسهم في تقديم مختلف الخدمات من أجل تحمل المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروع في المرحلة الأولى من عمره التي هي بحاجة إلى الاحتضان من قبل الحاضنات،

لذلك تواجه المشاريع الصغيرة الكثير من المعوقات التي تقف عائقاً أمام نموها بالصورة الصحيحة، إذ أن كثير من المشاريع الصغيرة تفشل بسبب غياب الحاضنات التي تقوم بتزويدها بمختلف أنواع الدعم اللازم لتلك المشاريع، فحاضنات الأعمال تقدم الخدمات التكنولوجية الحديثة وأساليب الابتكار، مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة.

3.تعمل حاضنات الأعمال على ابتكار منتوجات جديدة، ذلك من خلال توظيف المعارف من اجل الحصول على منتج جديد، أو تطوير المنتجات القائمة في المشاريع الصغيرة، والهدف من هذا هو الحصول على فوائد من خلال كسب مجموعة من المستهلكين في السوق، بذلك فأن الابتكار في منتجات المشاريع الصغيرة هدف أساسي ويميزها عن المشاريع الأخرى من خلال صيغتين هما: **الصيغة الأولى:**(طرح منتجات في السوق بنفس الجودة وبأسعار اقل وذلك لأن المشاريع الصغيرة استطاعت تخفيض كلفة الإنتاج نتيجة للابتكار)، **الصيغة الثانية:**(طرح منتجات منافسة مناسبة لأذواق المستهلكين في السوق، وتكون أسعارها اقل من أسعار السلع المنافسة وذلك لأنها تمتلك مميزات إضافية تميزها عن السلع المنافسة) و يمكن الاستفادة من التجربة الأمريكية في مجال حاضنات الأعمال التي تعد من التجارب الرائدة من أجل ترقية ودعم المشاريع الصغيرة في العراق، ونلاحظ أن عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ (500) حاضنة وبذلك بلغ نسبة نجاح المشاريع المرتبطة بهذه الحاضنات (80%) وزاد نمو المشاريع من (7 إلى 22)، فضلاً عن أنها تسهم بإقامة (19) ألف مشروعاً جديداً، وتسهم بخلق فرص عمل لما يقارب (245) الف عاطل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب هذه النتائج تعد حاضنات الأعمال أداة مهمة وضرورة العمل على قيام هذه الحاضنات في العراق باعتبارها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية، إذ تركز حاضنات الأعمال على دعم رواد الأعمال وتطوير الإبداع واحتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية وتقديم مجموعة من الخدمات الأساسية من اجل دعم المشاريع الوليدة وتسهيل مدة البدء لإقامة المشاريع الصغيرة، على وفق خطوات ومعايير من خلال توافر التمويل والتدريب والبنية التحتية وتقديم مختلف الاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية، من أجل إنجاح هذه المشاريع من خلال حاضنات الأعمال أي في ظل اقتصاد تنافسي لا يسمح بالبقاء إلا للأقوياء فان المشاريع الصغيرة تحتاج إلى حاضنات الأعمال، إذ تواجه السياسة الصناعية العراقية اليوم مهمة التحويل من تبني وحفز المشاريع الكبيرة التابعة للقطاع العام بتمويل من الحكومة إلى حفز المشاريع الصغيرة التابعة للقطاع الخاص، وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل للعديد من العاطلين. (رشيد، 2011، ص 86)

الجدير بالذكر أن العراق يتمتع بقاعدة واسعة علمية واقتصادية تكون ملائمة لنجاح عمل حاضنات الأعمال، كونه يمتلك العديد من الأكاديميين والمختصين بهذا الشأن والخبرات العلمية المعطلة والتي هي بحاجة إلى جهات تأخذ على عاتقها مسؤولية تسويق البحوث وتحويلها إلى الجانب التطبيقي، كما يمتلك العراق العديد من الجامعات والكليات التي تكون مستعدة لتقديم مختلف الاستشارات والأشراف على حاضنات الأعمال، أما من الناحية المادية يوجد في العراق الكثير من الشركات المعطلة وتم تسريح اغلب عمالها يمكن إن تكون مكاناً مناسباً لأقامت الحاضنات. (جبر، 2019، ص 15). فضلا عن ذلك تتولد حاجة ملحة لإنشاء حاضنات الأعمال

التي تأخذ على عاتقها تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة، وتقف بجانبها لمواجهة مشاكلها وأزماتها، فالهدف من حاضنات الأعمال تطوير الأفكار الجديدة لخلق مشاريع جديدة والمساعدة في نمو وتوسيع المشاريع القائمة، ومن خلال ما تقدم ينبغي أن تقوم حاضنات الأعمال بتوفير حوافز مشجعة تساعد في تنمية المؤسسات العاملة في مجال المشاريع الصغيرة من خلال ما يلي. (رشيد، 2011، ص 249)

أ- العمل على تهيئة الأراضي في المناطق الصناعية مع تسهيل الإجراءات الخاصة في الحصول عليها.

ب- منح القروض الصناعية والبحثية وبشروط ميسرة من قبل المؤسسات المالية والبنوك التجارية الأخرى.

ت- أعفاء الآلات والمعدات من الرسوم الجمركية المفروضة على مثيلاتها في المشاريع الكبيرة

ث- تجهيز المشاريع الصغيرة وبأسعار رمزية كافة الخدمات الصناعية، خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع.

ج- تعمل الحاضنات على دعم البرامج التدريبية لأصحاب المشاريع الصغيرة وتطوير مهاراتهم التسويقية والإدارية.

ح- تقدم الحاضنات الدعم التسويقي للمشاريع الصغيرة من خلال أشراك صاحب المشاريع المنتمي للحاضنة بالمعارض المحلية والدولية. وفي هذا الإطار ينبغي وضع مجموعة من الحلول لإنشاء حاضنات الأعمال في العراق ومن خلال تعاون الجهات المعنية. كما يوضح جدول (9).

جدول (9) الحلول والأليات لإنشاء حاضنات الأعمال في العراق

الحلول لإنشاء حاضنات الأعمال في العراق	الجهات المنفذة
إنشاء هيئة خاصة تأخذ على عاتقها إنشاء الحاضنات ومتابعتها وتوفير متطلبات نجاحها	وزارة المالية، وزارة الصناعة، وزارة التجارة، دائرة تطوير القطاع الخاص
توفير البيانات المتعلقة بإنشاء وتأسيس المشاريع الصغيرة، وإبراز المعوقات التي تواجهها	وزارة التخطيط، اتحاد الصناعات، أتحاد رجال الأعمال، الغرف التجارية العراقية
تنظيم ومتابعة عملية إنشاء المشاريع الصغيرة	وزارة الصناعة، مؤسسة التنمية الصناعية، أتحاد الصناعات، أتحاد رجال الأعمال
تفعيل الإجراءات المتعلقة بالحد من الغش الصناعي، والحماية من السلع الرديئة، وإجراءات السيطرة النوعية	وزارة التجارة، هيئة الكمارك، الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية
تهيئة البرامج لتدريب العاملين على أساليب الإنتاج الحديثة، وتوفير الكوادر الإدارية	وزارة العلوم والتكنولوجيا، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
اعتماد التكنولوجيا الحديثة في العمليات الإنتاجية وتطوير الفنون الإنتاجية "	وزارة العلوم، وزارة الصناعة، وزارة التجارة، أتحاد الصناعات
تحديث الإجراءات والقوانين كافة التي تتعلق بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة، بما يسهم في حصولها على الاستثمار، وإعطاء الأولوية للمستثمر المحلي	وزارة العدل، وزارة الصناعة

المصدر: من أعداد الباحثين بناء على نتائج الدراسة

ثانيا: مقومات النهوض بالمشاريع الصغيرة في العراق: من أجل النهوض بالمشاريع الصغيرة من خلال حاضنات الأعمال لابد من دراسة بعض المقومات الأساسية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

1- **قبول الحاضنة في المجتمع:** يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة، هي أحد الأركان الأساسية لنجاح عمل الحاضنة، إذ لابد من إقناع المجتمع بأن عمل الحاضنة هو انعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستطيع مؤسسات المجتمع المدني، ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة أن تقوم بدور فعال في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات والمهارات. (الاسكوا، 2001، ص 42). ولقد أثبتت الدراسات التي أعدت في هذا المجال والتي أخذت عينة عشوائية تتكون من (40) وحدة صغيرة في محافظة كربلاء، قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعد وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الإنتاجية في العراق، فقد أظهرت نتيجة الاستبيان إن 75% من أصحاب المشاريع الصغيرة يرحبون بشدة إنشاء حاضنات أعمال في محافظة كربلاء، في حين أن 25% يرحبون بإنشائها، أي أن نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي 100%. (البطاط وأخرون، 2008، ص 27)

2- **ملكية الحاضنة:** تختلف ملكية الحاضنة بحسب الأهداف المرسومة لها، فإذا كانت تهدف إلى توليد مردود استثماري للقائمين عليها، فلابد أن تكون ذات ملكية خاصة، إما إذا كانت تهدف إلى تخريج وحدات إنتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي، وتخلق فرص عمل للعاطلين، في هذه الحالة ذات ملكية عامة، ولغرض إنجاح مشروع الحاضنات في العراق لابد من تدخل الدولة بصورة مباشرة من خلال امتلاك الحاضنات، إذ أن ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص أن يبدأ منها، ولاسيما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الأساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء، والوقود اللذان يمثلان أهم المدخلات في قطاع المشروعات الصغيرة، كما أن امتلاك الدولة للحاضنات يمكنها من إثبات وجودها في السوق وعلى المستويات المالية والقانونية والتنظيمية والتكنولوجية، أذ أثبتت إحدى الدراسات في هذا المجال أن 50% من أصحاب المشاريع الصغيرة في كربلاء يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الأعمال حيث يرون في ذلك نوعا من الجدية في حل مشكلاتهم . وأن 30% يفضلون قيام القطاع الخاص بمثل هذا المشروع لسهولة الإجراءات والابتعاد عن البيروقراطية والروتين، أما 20% فيفضلون أن تكون هنالك مبادرة ذات طابع مختلط من أجل تحقيق المزاوجة بين القطاع الخاص وإمكانية الدولة. (البطاط وأخرون، 2008، ص 30-31)

3- **رسوم الحاضنة:** يطلع أصحاب المشاريع الصغيرة الراغبين بالانضمام للحاضنة على قيمة الرسم الواجب دفعة مقابل عضويته في الحاضنة، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المشروع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتحقق، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة، وحيث أن معظم الحاضنات تتقاضى رسوما أقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الشديد بدفع الرسوم وقد أثبت استطلاع أجري في هذا الصدد استعداد المشاريع الصغيرة بواقع 100% لدفع الرسوم المحددة من قبل الحاضنة لما يرون فيها من حل للمشكلات والمعوقات التي تواجههم.

4- **الترابط بين أنواع خدمات الحاضنة:** تنقسم الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال إلى قسمين (لجنة الوكالات المانحة، 2001، ص 1)

أ- خدمات تشغيلية: وهي تلك الخدمات التي تبرز الحاجة لها في العملية الإنتاجية اليومية والمتمثلة بالجانب الإداري والقانوني والتكنولوجي.

ب- خدمات استراتيجية وهي التي تستخدمها المشاريع الصغيرة بهدف التخطيط للشؤون المتوسطة والبعيدة المدى بهدف تحسين نوعية وكمية الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق البعيدة، وتتضمن تصاميم الإنتاج، والتوسع في العملية الإنتاجية، والسعي للوصول إلى مصادر التمويل المتنوعة.

5- **موارد بشرية ومالية:** يتمتع العراق بموارد مالية كبيرة متأتية من تصدير النفط الخام وموارد بشرية ذات كفاءات عالية من حيث الاختصاصات من خبرات ومهندسين وفنيين وإداريين، يعتبرون من العاطلين عن العمل ويعزى إلى قرارات الإدارة الأمريكية في العراق بإحلال بعض الوزارات والهيئات بعد أحداث عام 2003 أثر الاحتلال الأمريكي للعراق مثل تسريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءات عالية، حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني إنشاء حاضنات الأعمال، فضلا عن وجود مباني كبيرة متروكة من دون استغلال بالإمكان استغلالها لمبنى حاضنات الأعمال. (علي، 2009، ص 218)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- تعاني المشاريع الصغيرة في العراق من عدة مشاكل من أبرزها ما يأتي.

أ- تقادم معظم معدات الإنتاج واندثار الكثير وانتهاء عمرها الإنتاجي نتيجة لعدم توفر المواد الأولية.

ب- العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على تطوير العملية الإنتاجية والتي امتدت لأكثر من ثلاثة عشر سنة

ت- أصبح العراق بعد عام 2003 سوقا رائجاً للكثير من السلع المستوردة وبكفاءة متدنية مما أثر على الإنتاج المحلي.

ث- ضعف الطاقة الكهربائية التي تؤدي إلى تعطيل عملية الإنتاج وتسبب خسائر فادحة وانخفاض مستوى الإنتاجية، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية.

ج- بعد عام 2003 تعرض العديد من والمعامل والمصانع إلى عمليات السلب والنهب وفقدان معداتها الإنتاجية.

2- تعد الأليات وبرامج الدعم والأفكار التطويرية المتمثلة (حاضنات الأعمال، العناقيد الصناعية، ريادة الأعمال)المطبقة في التجارب الدولية الرائدة من أهم وسائل تطوير وترقية المشاريع الصغيرة، ومساعدتها في تقديم الخدمات التي تحتاجها هذه المشاريع وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

3-تعاني المشاريع الصغيرة في العراق من الإهمال وعدم وجود سياسات اقتصادية وصناعية تعمل على توفير منظومة الحوافز المالية والتمويلية والتنظيمية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج

وارتفاع المخاطر الاستثمارية واقتران هذا الإهمال بضعف إمكانياتها الذاتية وحاجتها إلى الرعاية والدعم والتمويل المصرفي من المصارف الحكومية، فضلا عن تدهور بيئة الأعمال

4-عدم وجود حاضنات الأعمال في العراق ولكن هنالك مبادرة باتجاه بناء حاضنات الأعمال إذ أن العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضنة، من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها.

5-تبين من دراسة تجربة إيطاليا أن العناقيد الصناعية تساعد على تقوية الروابط الأمامية والخلفية بين مختلف القطاعات وتزيد من التنافس بين المشاريع مما جعل المشاريع الصغيرة في إيطاليا تسهم بتشغيل بما يقارب (59%) من إجمالي القوى العاملة، وتسهم بما نسبته (49.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، وما نسبته (47%) من إجمالي الصادرات في إيطاليا.

6-تبين من التجربة الأمريكية أن حاضنات الأعمال واحدة من أقدم التجارب العالمية في تنمية المشاريع الصغيرة وتقديم مختلف الخدمات للمشاريع الصغيرة منذ بداية تأسيسها وأن معدل نجاح المشاريع الصغيرة في أمريكيا المرتبطة بالحاضنات بلغ ما نسبته (80%)، وساعدت هذه الحاضنات على خلق ما يقارب (245) ألف وظيفة دائمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

التوصيات.

1- ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال في جميع محافظات العراق وبالقرب من الجامعات والكليات لما تقدمه هذه الحاضنات من حوافز مشجعة تساعد على تنمية المشاريع الصغيرة من خلال توفير الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع ومنح القروض الصناعية بشروط ميسرة عن طريق المؤسسات المالية.

2- ضرورة الاهتمام بدعم رواد الأعمال وتوفير مجموعة من الخدمات الاستشارية وقيام برامج التدريب للشباب العاطلين والخريجين والتعاون مع المنظمات الدولية لتشجيع العاطلين عن العمل على إقامة مشاريع صغيرة خاصة بهم وتقديم مختلف الدعم لهم وتقديم الحوافز والمنح بما يخدم عملية التنمية والقضاء على البطالة.

3- ضرورة تقديم الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة من خلال حماية منتجاتها من الإغراق التجاري عن طريق تفعيل إجراءات الحد من الإغراق إضافة إلى الإعفاء الضريبي وتقديم الخدمات بأسعار مناسبة للمشاريع الصغيرة من أجل زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.

4- الاستفادة من التجارب الدولية بإقامة حاضنات الأعمال، للتركيز على الآلية ربط الجامعات بحاضنات الأعمال والاستفادة من التجربة الأمريكية في هذا المجال وكما بينا في عرض البحث.

5- توفير مقومات البنية التحتية (التصميم الملائم، بناء المقدرة المميزة، التجديد التكنولوجي، الإدارة والتمويل) التي يحتاجها الاقتصاد العراقي والتي تضررت خلال العقود الثلاثة الأخيرة للظروف التي مر بها العراق.

المصادر

1. احمد عبد الرحمن الشميمري، وأخرون، حاضنات الأعمال المفاهيم والتطبيقات في الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى **2014**

2. أيهاب مقابلة، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **2017**
3. أحمد عبد الرحمن الشميمري، وأخرون، ريادة الأعمال، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى **2018**
4. السيد صلاح الدين سيد محمد علي، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر، معهد النيل، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، الجزء الثاني، **2020**
5. أيناس محمد رشيد المشهداني، تكييف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق، **2012**
6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الاسكوا): تقرير فني، اجتماع الخبراء بشأن تنسيق التكنولوجي ة من أجل زيادة التكنولوجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة، مبادرات ل بناء القدرات في القرن الحادي والعشرين – بيروت، **1 -3** تشرين الثاني، نوفمبر **12**، الأمم المتحدة، نيويورك، **2001**
7. ألاء عبد الله عبد الواحد، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى التوظيف الثاني (نلتقي لنرتقي) المملكة العربية السعودية، **2010**
8. أيهاب علي الموسوي، وأخرون، أمكانية تطبيق استراتيجية العناقيد الصناعية في العراق، مجلة أهل البيت، جامعة كربلاء، العراق، العدد **22**، مارس **2018**
9. احمد هادي احمد هيج، الخصائص الريادية لدى رواد الأعمال واثرها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في أدارة الأعمال، الجمهورية اليمنية، صنعاء **2018**
10.السعيد الدراجي، التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدروس المستفادة منها للجزائر، مداخلة للمشاركة في الملتقي الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، **2012**
11.بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة متطلبات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، **2008**
12.بوقموم محمد، وأخرون، إضاءات على بعض التجارب العالمية في تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بدون سنه
13.جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة، الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، بحث مقدم لندوة متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية يومي**18-17** أبريل **2006**، الشلف، الجزائر
14.حسين شريف نعيم، دور مؤسسات التمويل الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق، **2015**
15.حنين فرج جبر، رؤية مستقبلية لإمكانية إقامة حاضنات الأعمال في العراق، بحث مقدم لتيل شهاد البكالوريوس، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، **2017**

16.زايـر بلقاسـم، العناقيـد الصـناعية كاسـتراتيجية لتطـوير المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السابع، الجزائر **2007**
17.زايد مراد، الريادة والأبداع في المشـروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل في أطار الملتقي الدولي حول المقاولتيه والتكوين وفرص العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر **2010**
18.رائد خضير عبيس كاظم، المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورها في التنمية الاقتصادية في بلدان مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، العراق، **2014**
19.سـناء شـعبي، اسـتراتيجية العناقيـد الصـناعية ودورهـا في رفـع القـدرة التنافسـية للمؤسسـات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة العربي ابن مهيدي، الجزائر **2012**
20.سعد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسـة لـبعض تجـارب البلـدان الناميـة، أطروحـة دكتـوراه في العلـوم الاقتصـادية، جامعـة محمـد خيضر- بسكرة، الجزائر، **2017**
21.شـوقي جباري، وأخـرون، قـراءات في التجـارب الدوليـة الرائـدة لاسـتراتيجية العناقيـد الصـناعية تجربـة إيطاليـا الثالثـة ووادي السـليكون نمـوذجين، المجلـة الجزائريـة للعولمـة والسياسـات الاقتصادية، الجزائر، العدد الثالث، **2012**
22.صندوق النقد العربي، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبو ظبي – الأمارات العربية المتحدة، **2019**
23.طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية الجزائرية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد **13**، **2015**
24.عادل علي حسين، حاضنات الأعمال التطور والأليات، مجلة التجارة العراقية الإلكترونية، العدد الخامس، أذار **2016**
25.عبير محمد عباس رفاعي، تفعيل العناقيد الصناعية كألية لاستدامة المشـروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة علوم الأنسان والمجتمع، المجلد **59**، العدد الأول، القاهرة **2020**
26.عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون، **2014**
27.عامر خربو طلي، ريادة العمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا **2018**
26-علي أبو بكر نور الدين، وأخرون، تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سبها، بدون سنه
27-عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، **2010**

28-عبد الله نجم عبد الشاوي، وأخرون، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد التاسع والثمانون، **2011**
29-فايز جمعة صالح النجار، وأخرون، الريادة وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مكتبة الحامد لنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الثانية **2010**
30-فوزي عبد الرزاق، إشكالية تطوير حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل رؤية مستقبلية، كتاب أبحاث المؤتمر، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودي- الرياض، **2014**
31-قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، **2010**
32-كاظم احمد حمادة البطاط، د. صفاء عبد الجبار الموسوي، قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الأعمال، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد **17**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، **2008**
33-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمد الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، **2011**
34-لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة: الخدمات الداعمة لأعمال المؤسسات الصغيرة. المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين، بيروت، شباط، **2001**
35-منى مسغوني، وأخرون، دور العناقيد الصناعية في تفعيل العلاقات التشابكية بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة نماذج عالمية رائدة في هذا المجال مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المعهد الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، العدد **5**، شباط**2019**
36-محمد ساحل، وأخرون، التجربة الإيطالية في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي الجزائر، العدد الثامن، **2017**
37-مصطفى محمود عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في أدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر **2011**
38-منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (أوبك)، دور صناعة البتروكيمياويات في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حزيران **2018**
39-محمد حسن توفيق، وأخرون، دور العناقيد الصناعية في تنمية القدرات التنافسية لصناعة الأثاث في مصر، سلسة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، مصر، **2019**
40-مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجية أدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، **2014**
41-ميسون محمد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، فلسطين، **2010**

42-محمد عبد الهادي رشيد، دور حاضنات الأعمال للنهوض بالمشروعات الصغيرة تجارب لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، العراق، **2011**
43-محمد عبد الهادي رشيد، فرص إقامة حاضنات الأعمال في العراق لدعم المشاريع الصغيرة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، **2011**
44-نائلة حسين العطار، حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد **5286**، **2008**
45-نصـر الدين حفصـي، العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني تجارب دولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة **8** ماي **1945**، الجزائر **2018**
46-نبيل عبد الرؤوف رحيم، التجارب المقارنة لتحفيز وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مجلة المحاسب العربي، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، بدون سنه
47-نسيبة حسيني، رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي ابن مهيدي، الجزائر، **2012**
48-هدى عبد الرضا علي، دور حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، **2009**
49-وفاء ناصر المبيريك، وأخرون، النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، كتاب أبحاث المؤتمر، المؤتمر السعودي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، المملكة العربية السعودية، الرياض، **2014**
50- Gunther Maier, Edward M.Bergman, stated preferences for transport among,industrial cluster firms, Vienna University of Economics and Business , Administration, Vienna ,2006 ,P 173
51- Sayaka Yamashita ,The Existence of SMEs in Japan Japanese Economic Growth and SMEs, Satake, T 2008, 189
52- IMAN SHOKER, AMAL ALSUKAITY, therole of business incubators in supporting small and medium enteyprises in Saudi Arabia, The Business and management Review, Volume 10, Number 2, April 2019, p.19
52- TSAPLIN ,ERGENY, international strategies of business incubation: The USA, Germany and Russia, international journal of lnnoration, universidade Nove de julho, Brasil, 2017, p.8